

PROVISIONAL

A/43/PV.7  
4 October 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمختر حرفي مؤقت للجلسة السابعةالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(يوغوسلافيا)	السيد بييتش (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(السلفادور)	السيد ميذا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)  
كلمة كل من :

السيد بابولياس (اليونان)  
السيد أندرسون (السويد)  
السيد بالم (بوركينا فاسو)  
السيد كوردفيز (اكوادور)  
السيد الشيخ (تونس)  
السيد يعقوب - خان (باكستان)  
السيد إيمان - جينسن (الدانمرك)

يتضمن هذا المختر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المختر .

بالنظر الى غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بييتش (يوغوسلافيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

### المناقشة العامة

السيد بابولياي (اليونان) (تكلم باليونانية ؛ الترجمة الشفوية عن  
النم الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود ، بادئ ذي بدء أن أعرب ، باسم المجموعة  
الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، عن اصدق التهاني للرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة  
الثالثة والاربعين للجمعية العامة .  
 وأود أيضا أن أعرب عن تقدير المجموعة الاوروبية العميق للرئيس السابق ،  
 للطريقة التي ادار بها مداوات الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .  
 وتود الدول الإثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية أن تشيد بالاميين  
 العام ، السيد بيريز دي كوييار ، لجهوده الدؤوبة والمتواصلة الرامية الى ايجاد  
 حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي . ومما يبعث على غبطتنا أن نرى أن جهوده  
 قد أفقت ، في عدد من الحالات ، إلى نتائج إيجابية .  
 إن الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ أعمالها في  
 مناخ يتسم بتطورات ايجابية ومشجعة . فالعلاقات بين الشرق والغرب شهدت تطورا مواتيا  
 سلطت الضوء عليه اجتماعات القمة التي عقدت بين زعميي الولايات المتحدة والاتحاد  
 السوفياتي .

لقد أبرم اتفاق هام كبير القيمة بشأن الحد من الاسلحة وتحديدما وهو اتفاق يتضمن تدمير اسلحة نووية . فمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، التي تحقق - ولأول مرة - إزالة فئة كاملة من الاسلحة ، تعد معلما في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب ، اذ انها تفتح الطريق لاحراز مزيد من التقدم في نواح أخرى من مجالات الحد من الاسلحة ونزع السلاح . لذا حظيت هذه المبادرة بالتأييد التام من قبل الدول الاثنى عشرة . كما احرز تقدم كبير صوب حل بعض الصراعات الرئيسية التي تؤثر على المجتمع العالمي سلميا ، إذ يجري انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ؛ وهناك وقف لاطلاق النار في الخليج ؛ كما ان النزاعات في كمبوديا وانغولا باتت تبدو أقل استعصاء على الحل مما كانت منذ عام مضى . ولا يسع الدول الإثنتا عشرة التي أسهمت بنشاط في تحقيق هذا المناخ إلا أن تشعر بالابتهاج لكل ذلك .

ومع ذلك ، لاتزال هناك مشاكل خطيرة لم يتسن التوصل الى إيجاد حلول لها كما ان هناك تحديات جديدة تبدو نذرهما في الافق ، وتتطلب كلها جهودا مستمرة من قبل أعضاء المجتمع الدولي كافة . لذلك فإنه من الضروري ان نواصل بذل جهودنا ، عن قناعة باننا سنتمكن - بروح الواقعية والتعاون والحوار المتزايدة - من التوصل الى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تشغلنا . والامم المتحدة ينبغي أن تظل دائما المدافع عن تلك الروح .

والدول الإثنتا عشرة - ترحب ، بارتياح عميق ، بالدور المتنامي للمنظمة وبما حققت من انجازات خلال الشهور الماضية . فهذه بادرة مشجعة لتمييز احترام المبادئ المكرمة في الميثاق والتي تشكل أفضل أساس لكفالة السلم العالمي والنهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خاصة في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعمين لامدارالاعلان العالمي لحقوق الانسان . لذلك ، عقدنا العزم على تأييد كل جهد يبذل بغية تعزيز هبة الامم المتحدة وزيادة فعالية انشطتها وأجهزتها القائمة بالفعل .

وعليّ أن أوكد هنا على مشكلة تشكل شاغلا خاصا لنا ، هي مشكلة حقوق الانسان والحريات الاساسية . ولا اظنني بحاجة الى أن اذكر بالاولوية التي تمنحها الدول الإثنتا عشر لهاتين المسالتين والاهمية التي تعلقها على النهوض باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في بلادنا . ففي هذا المجال ، تسترشد الدول الإثنتا عشرة في نشاطها بالمبادئ الواردة في اعلانها الصادر بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وهي مبادئ كُرمت ، في البداية ، في ميثاق الامم المتحدة ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين الدوليين . ونحن نتوقع من كل أعضاء الامم المتحدة أن يرقوا الى مستوى الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بحرية ، ونرحب بأي جهد يرمي الى تعزيز الآليات القائمة والتي انشئت كيما تواكب اقوال الدول افعالها .

في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعين لامدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، دعونا جميعا نكرر من جديد التزامنا بمبادئ هذا الاعلان ، وتمهدنا بتنفيذها من أجل عالم أفضل ، أكثر انسانية .

إن الاحداث السياسية التي وقعت مؤخرا قد عززت من دور الامم المتحدة في عملية تسوية الصراعات الدولية . إلا أنه من قبيل المفارقة أن تواجه منظمتنا ، وعلى الخصوص عمليات صيانة السلم التابعة لها ، أزمة مالية بالغة الخطورة في الوقت الذي تتزايد فيه الثقة في فائدتها . وتقوم الدول الإثنتا عشرة ببذل الجهود للوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الامم المتحدة وهي عاقدة العزم على أن تواصل القيام بذلك في المستقبل . ونحن نحث كل الدول الاعضاء بقوة على أن تبدي دعمها للمنظمة عن طريق الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي موعدها الصحيح وفقا للميثاق ويخندونا الأمل أن تشاطرنا كل الدول الاعضاء التزامنا بمنظمة أكثر فعالية وأكثر قوة .

إننا نعيش في عالم يزداد تكافلا لا يمكن لأي بلد فيه أن يحل بمفرده سوى النذر اليسير من المشاكل . ووجود المجموعة الأوروبية ذاته إنما هو دليل على صدق هذه الحقيقة . فمنذ عام مضى ، أعلن زميلي وزير خارجية الدانمرك ، الذي كان يتولى رئاسة المجموعة الأوروبية آنذاك ، أنه بمریان القانون الأوروبي الموحد تكون

المجموعة قد دخلت مرحلة جديدة من التعاون الوثيق . ويسمى أن أضيف اليوم أن المجموعة شرعت في مرحلة جديدة من تطورها تتسم بقوة دفع جديدة صوب التكامل ممتوحة بثقة مجددة في مستقبلنا المشترك . لقد أحرزنا تقدما كبيرا صوب هدف تعزيز الوحدة الأوروبية واسمها سويا في تحقيق تقدم في السير قدما صوب وحدة أوروبية . وقد زدنا من جهودنا المشتركة لوضع سياسة خارجية أوروبية بل وتنفيذها ، وبذلك نسمى حثيضا الى النهوض بالسلم والاستقرار في أوروبا وفي العالم فالمجموعة الأوروبية ليست منظمة منطوية على ذاتها بل انها تستلهم روح التعاون المنفتحة والمشاركة النشطة في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المجتمع الدولي .

لقد دأبت الدول الإثنتا عشرة دوما على تأييد عملية تحسين العلاقات بين الشرق والغرب بل واسهمت فيها اسهاما نشطا ، ونحن عاقدون العزم على الاستمرار في العمل تحقيقا لهذا الهدف باملوب بناء وواقعي . فالدول الإثنتا عشرة ترحب ، ليس فقط بالتطورات الواقعة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والتي أدت الى مزيد من الانفتاح في الأنظمة السياسية لتلك البلدان وفي اقتصاداتها ، بل وترحب أيضا بالتطور في الطريقة التي تتناول بها تلك البلدان بعض القضايا الدولية فالتغيرات تسهم في توطيد العلاقات بين الشرق والغرب وتكثيفها . والثقة الحقيقية لا يمكن أن تقوم إلا بين مجتمعات منفتحة تعرف بعضها البعض وتستطيع الاتصال ببعضها البعض . وهذا هو الاساس الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الامن الدائم .

وفي هذا السياق ، تعد الجهود المتمثلة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ذات أهمية قصوى . ولقد شهدنا منذ الدورة الماضية للجمعية العامة العديد من التطورات الايجابية العظيمة في هذا المجال وعلى رأسها توقيع المعاهدة الخاصة بالقنوات النووية المتوسطة المدى والتصديق عليها . وهي معاهدة تحظى بالتأييد الكامل من جانب الدول الاثنتي عشر . اذ أن العديد من أحكامها يشكل سابقة هامة في مجال الاتفاقات المقبلة في ميدان نزع السلاح ، ولاسيما التخفيضات غير المتماوية واجراءات التحقق الاقتحامية .

كما تؤيد الدول الإثنتا عشر تاييدا كاملا الجهود الرامية الى تحقيق تخفيض قدره ٥٠ في المائة في الترمانات النووية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذا التوصل الى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالغضاء . فذلك من شأنه أن يمثل اسهاما هاما في تحقيق استقرار عالمي في هذا المجال .

كما اننا نؤيد ايضا ، وبقوة ، الجهود المبذولة في اطار الامم المتحدة لمواجهة مشاكل نزع السلاح النووي والتقليدي ، والتحقق ، وتدابير بناء الثقة ، والشفافية في المجال العسكري .

وتؤيد الدول الإثنتا عشرة بقوة الدعوة الى أن يفرض في تاريخ مبكر حظر عالمي على الاسلحة الكيمايائية يمكن التحقق منه على نحو فعال ، وتؤكد مجددا التزامها بالقضاء التام على تلك الاسلحة . ويمكن للجهود المشتركة التي تبذل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف أن تقرب حسم المشاكل المعلقة ، بما في ذلك مسائل التحقق الاساسية ، وإن كانت معقدة ، بطريقة تجعلها مقبولة للجميع ؛ وستواصل الدول الإثنتا عشرة المشتركة في المؤتمر السعي بقوة لتحقيق هذا الهدف في المفاوضات .

ويعتبر اتخاذ قراري مجلس الامن ٦١٢ (١٩٨٨) و ٦٢٠ (١٩٨٨) حدثا هاما آخر في هذا الصدد . وبالتالي فإن الدول الاثنتي عشرة تكرر تأكيد تاييدها لاي اجراءات يمكن القيام بها للتقصي النزيه عن الحقائق المتصلة بالاستعمال المزعوم للأسلحة الكيمايائية ضد السكان الاكراد .

وتأسف الدول الإثنتا عشرة لان الدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح لم تختتم باصدار وثيقة ختامية متفق عليها . إلا انه تم القيام بعمل هام وبناء خلال تلك الدورة ، ونأمل في أن تستفيد اللجنة الاولى من هذه التجربة .

وليس من المستغرب ، في إطار تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أن تعلق الدول الإثنتا عشرة أهمية خاصة على المشاكل المتعلقة بالامن في اوروبا ، حيث لا تزال هناك اختلالات خطيرة ، لاسيما في ميدان الاسلحة التقليدية . لذلك ، فإن الحاجة الى تحديد الاسلحة التقليدية - المسألة الاساسية في الامن الاوروبي - تعد من المسائل العاجلة بوجه خاص في هذا المجال ايضا . لقد دعت الدول الإثنتا عشرة منذ وقت طويل الى تحقيق توازن آمن ومستقر للقوات التقليدية على مستويات أدنى وذلك في اطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، والقضاء على التباين الذي يخل بالامن ، والتحقق الصارم ، والقضاء على امكانية شن هجمات مباغتة أو القيام بأعمال هجومية واسمة النطاق في اوروبا كلها . وقد لاحظنا باهتمام أن بعض الافكار التي طرحتها مؤخرا البلدان الاعضاء في حلف وارسو تعبر عن شواغلنا بشكل جزئي . واننا نحيد ايضا الاتفاق على مجموعة جديدة من تدابير بناء الثقة والامن المعززة والتي تستهدف زيادة

الصراحة والوضوح في الميدان العسكري . وعلى ذلك ، ترى الدول الإثنتا عشرة أن المفاوضات المتعلقة بالاستقرار التقليدي والتدابير الجديدة لبناء الثقة والامن ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن بروح بناءة بعد أن يختتم اجتماع المتابعة المعقود في فيينا لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بشكل مرض .

وعلى ذلك ، فإن التقدم في ميدان تحديد الاسلحة التقليدية في أوروبا يعتمد على ما سيحرزه اجتماع فيينا المشار اليه من نتائج في ميدان حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وتبين عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا السبيل الذي يؤدي الى التغلب على حواجز الريبة التي تقسم القارة . ولا يمكن لاتفاقات الامن العسكري وحدها أن تحمل العبء الكامل للعلاقات بين الشرق والغرب .

وتلاحظ الدول الإثنتا عشرة بارتياح التقدم المحرز في حسم المسائل المطروحة أمام اجتماع المتابعة المعقود في فيينا . ونأمل في أن تؤدي الجولة السادسة الخالية في المفاوضات الى تمكين ذلك الاجتماع من التوصل الى نهاية ناجحة وعاجلة . وفي هذا الصدد نذكر الدول الإثنتا عشرة بنداؤها الاخير الى الدول الاخرى المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لتسوية المسائل المتبقية ، خاصة المسائل المتعلقة بحقوق الانسان والاحكام الخاصة بالاتصالات الانسانية الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية . ويظل هدف هذه المجموعة هو التوصل الى اتفاق بشأن وثيقة ختامية اساسية ومتوازنة تسمح بالتقدم في كل الاتجاهات ، وبوجه خاص في ميادين حقوق الانسان وحرياته الاساسية والتعاون والامن .

وفيما يتصل بحقوق الانسان وحرياته الاساسية تصر الدول الإثنتا عشرة على تنفيذ افضل لكل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الشمتركة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

إننا نعتقد أن احراز تقدم فيما يتصل بالبعد الانساني في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا سيسهم اسهاما كبيرا في تهيئة مناخ ثقة حقيقي في أوروبا ، وسيوفر للعلاقات بين الشرق والغرب بوجه خاص ما ينبغي أن تتحلى به من استقرار



واستمرارية . والدول الإثنتا عشرة عاقدة العزم على مواصلة السعي لتحقيق تطوّر دينامي في العلاقات بين الشرق والغرب .

وستؤدي النتيجة الناجحة والمتوازنة لاجتماع فيينا الى ضمان بدء مفاوضات بشأن الاستقرار التقليدي في أوروبا تستهدف تحقيق توازن آمن ومستقر للقوات التقليدية في أوروبا على مستوى أدنى ، ووضع مجموعة أخرى من تدابير بناء الثقة والامن ، وعقد مؤتمر يعنى بالبعد الانساني .

وإذ انتقل الآن الى مشكلة قبرص ، التي تتعلق ببلد عضو في الاسرة الأوروبية ، فإنني لا أستطيع أن أتجاهل الحقيقة التي مؤداها أن التقسيم المأساوي لهذه الجزيرة لا يزال قائما دون تغيير . وتعلق الدول الإثنتا عشر أهمية كبرى على التوصل الى حل عادل له مقومات الاستمرار لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، نؤكد من جديد تأييدنا القوي لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووجدها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونتمسك تماما ببياناتنا السابقة ، ونرفض أي إجراء يتصل بإنشاء دولة مستقلة داخل قبرص .

كما نعرب عن ارتياحنا ازاء الجهود الناجحة التي قام بها الامين العام بغية استئناف الحوار بين الطائفتين سعيا للوصول الى تسوية في قبرص على اساس المبادئ السالف الاشارة اليها ، وتدعو الاطراف المعنية لان تتعاون تعاونا كاملا من أجل تحقيق هذا الهدف .

ومن شأن التحسن في المناخ الدولي أن ييسر مهمة التوصل الى حلول عادلة للازمات الاقليمية التي لا تزال تؤثر على عصرنا هذا ويزيد من فرص نجاحها . وتؤمن الدول الإثنتا عشرة ايمانا راسخا بأن من العناصر الهامة المتمثلة بتنفيذ ترتيبات او اتفاقات لتسوية هذه الصراعات وجود عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في الحاضر وفي المستقبل . إن بعض التسويات السلمية التي نأمل بحرارة في أن نراها تتحقق في المستقبل غير البعيد تتطلب وجود قوات حفظ السلم وقوات المراقبة . وقد أسهمت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية بالجنود ذوي الخوذ الزرقاء في الماضي ،

ولا يزال بعضها يقوم بهذه المهمة في وقتنا هذا . وبالنظر الى مهام حفظ السلم الكبيرة التي لا تزال تنتظرنا فإن الدول الاثنتى عشرة تواصل تعليق أهمية كبيرة على هذه المسألة ، وتقوم ببحث نشط لشتى جوانبها . وهي تود أن تؤكد للأمين العام أنه بوسعها أن يعتمد على تعاونها الكامل .

وإننا نشدد على الرأي القائل بأن نفقات عمليات حفظ السلم التي تستند الى قرارات مجلس الأمن بموجب الميثاق يتعين اعتبارها نفقات ملزمة ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك ، ومن ثم فإنه ينبغي أن تتحملها كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بعد أن يتم بحثها بعناية بالطريقة الصحيحة . وعلينا جميعا أن نكون مستعدين لدفع ثمن السلم .

وتطلب الدول الإثنتا عشرة الى كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، لا سيما الدولتين العظميين الرئيسيتين ، تقديم دعمها الكامل لهذه العمليات . فبهذا الدعم وحده يمكن لهذه التطورات المشجعة التي شهدناها مؤخرا أن تؤدي الى نتائج ايجابية .

ترتبط المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها بروابط هامة مع بلدان وشعوب الشرق الاوسط ولا يمكن لها ان تتخذ موقف اللامبالاة أو السلبية إزاء المشاكل الخطيرة التي تؤثر على منطقة قريبة منها . واليوم لاتزال الصراعات ناشبة في تلك المنطقة . فالصراع العربي - الاسرائيلي لايزال يشكل مثار قلق عميق لنا جميعا . والوضع القائم في الاراضي المحتلة ليس مما يمكن إطالة بقائه . فالتوتر لايزال يتفاقم في تلك الاراضي . ولقد شجينا مرارا وتكرارا تدابير القمع الاسرائيلية التي تزيد من صعوبة التوصل الى تسوية سلمية . ونحن نجدد دعوتنا الى اسرائيل ، ان تتقيد بدقة ، التي حين انسحابها ، بالتزاماتها بمفتها دولة قائمة بالاحتلال ، بموجب اتفاقية جنيف في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ .

إن آراء الدول الاثنتي عشرة فيما يتعلق بالعناصر الاساسية التي ينبغي ان تمثل حلا لهذا النزاع معروفة تماما . فبموجب إعلان البندقية وغيره من الاعلانات اللاحقة ، هناك ميدان أساسيان هما : حق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة مضمونة ومعترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل معنى الكلمة . ولايزال هذان الميدان يشكلان أساسا لسياسة الدول الاثنتي عشرة . وانتهاجا لهذه السياسة ، أكدنا في العديد من المناسبات تأييدنا لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة بوصفه إطارا ملائما للمفاوضات التي لا غنى عنها بين الاطراف المعنية مباشرة .

فبعد المعاناة الطويلة والخسائر المأساوية في الارواح البشرية ، أن الاوان لكسر الحلقة المفرغة من القمع والكرامية . ولا يمكن أن تنعم شعوب المنطقة بسلام حقيقي أو أمن حقيقي ما لم يتسن التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة . وتحقيقا لذلك ، ينبغي أن تعترف كل الاطراف المعنية بحقوق الاطراف الاخرى . ولذلك ، نوجه من هذا المحفل نداء عاجلا لكل الاطراف المعنية بأن تبذل الجهود الضرورية لبلوغ هذا الهدف . وفي هذه المرحلة بالذات ، يبدو واضحا أنه من المهم بصفة خاصة أن تتحلى كل الاطراف المعنية بالشعور بالمسؤولية السياسية حتى تتيح لعملية السلم أن تفضي قدما . ونحن ، من جانبنا ، لانزال على استعداد للاضطلاع بدورنا الكامل في هذا الجهد .

وفي لبنان أيضا ، بعد مضي ١٢ عاما من الحرب والمعاناة ، أصبح التوصل الى حل سياسي مطلبا حيويا للغاية . إن تعزيز الاجهزة الدستورية في لبنان والقيام بأعمالها على نحو ملائم يعد شرطا مسبقا لهذا الحل . ونحن نأسف لانتهااء فترة ولاية الرئيس الجميل دون انتخاب رئيس جديد . وندعو كل الاطراف بقوة الى تأييد انتخاب رئيس يستطيع القيام بمهمة المصالحة الوطنية وضمان وحدة لبنان واستقلاله ووحدته الاقليمية وسيادته بحرية ودون تدخل خارجي . ونؤكد من جديد دعمنا لقوات الامم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان ونناشد كل الاطراف لضمان السماح لهذه القوات بالاضطلاع بولايتها دونما إعاقة .

لقد تابعت الدول الاثنتا عشرة بارتياح كبير التطورات الاخيرة في النزاع بين ايران والعراق . ورحبنا بإعلان وقت إطلاق النار وقرار الحكومتين بقبول وقف إطلاق النار والمحادثات المباشرة التي تلتها تحت رعاية الامم المتحدة . ولاتزال الدول الاثنتا عشرة متمسكة بتأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام ، وتدعو الطرفين الى التعاون المكثف معه بغية التوصل الى تسوية دائمة ومشرفة وعادلة للنزاع ، والامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) حتى يمكن استعادة السلم والامن في المنطقة . وفي هذا الصدد ، تشيد الدول الاثنتا عشرة بالأمين العام لجهوده الدؤوبة وتفانيه . فنجاح جهود الأمين يعزز هيبة الامم المتحدة ، ويمهد السبيل أمام اضطلاع المنظمة بدور متزايد في مجال صون السلم والامن الدوليين .

كما تلاحظ الدول الاثنتا عشرة بارتياح تحسن العلاقات بين بلدان المغرب . فذلك تطور من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة للتعاون بين ساحلي البحر المتوسط وتحقيق الاستقرار الاقليمي . ونرحب أيضا بردود الفعل الايجابية التي أبدتها الاطراف المعنية إزاء خطة السلم المتصلة بالصحراء الغربية التي قدمها الأمين العام ، والتي حظيت بتأييد مجلس الأمن ، والتي تهدف الى إجراء استفتاء لتقرير المصير تحت رعاية الامم المتحدة . ونعتقد أن كل الاطراف متبني استعدادها لاقرار ملم عادل ودائم في المنطقة .

وفي الجنوب الافريقي ظهرت بوادر تقوم مشجعة بعد سنوات من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي قامت بها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة .  
ولقد أعلنت الدول الاثنتا عشرة ، فرادى وجماعات ، دعمها للجهود المبذولة حاليا والتي تستهدف ضمان السلم في أنغولا واستقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ورحبت الدول الاثنتا عشرة أيضا ، في بيانها بمناسبة يوم ناميبيا في ٢٦ آب/أغسطس ، بالاتفاقات المشجعة التي تسنى التوصل اليها في المحادثات الرباعية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور آنفا . وتتطلع الدول الاثنتا عشرة الى نهاية سريعة وناجحة للمفاوضات الجارية تفضي الى استقلال ناميبيا . وتعرب عن أملها في أن يخفف الحوار الذي بدأ من حدة التوترات القائمة ، ويمهد الطريق أمام السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس من احترام حقوق الانسان في المنطقة بأكملها . وفي هذا الصدد ، ترحب الدول الاثنتا عشرة بإمكانية عقد اتفاق شائئ بين أنغولا وكوبا يتضمن جدولا زمنيا يكون مقبولا لدى جميع الأطراف للانحساب التدريجي الكامل للقوات الكوبية من أنغولا .

كما تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد دعمها الكامل لجهود دول خط المواجهة والدول الاخرى الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي الرامية الى تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد استعدادها للاسهام في تنفيذ إعلان أوصلو والخطة المتصلة بمحنة اللاجئين والمثدئين والمشردين في الجنوب الافريقي .

مع ذلك ، لا يزال نظام الفصل العنصري البغيض راسخا في جنوب افريقيا . وقد شهد هذا العام ، مرة أخرى ، تطورات خطيرة مثيرة للقلق ، كاعتماد تدابير تقييدية جديدة ضد عدد من المنظمات التي تعارض الفصل العنصري معارضة سلمية ، وضد قادتها ، في شباط/فبراير الماضي ، وإلقاء القبض على رجال الكنيسة وقادة نقابات العمال ، واحتجاز الرجال والنساء والاطفال دون أية تهمة ، وإساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم ، والمصير المجهول لمجموعة متهمي شاريفيل الستة ، والقانون الذي يهدد

بحرمان المنظمات السلمية المناهضة للفصل العنصري من التمويل الخارجي . وكل هذه تطورات توضح أن بريتوريا لا رغبة لديها في الالتزام بإحداث تغيير حقيقي وملمووم ، ونخشى أن يؤدي ذلك الى مزيد من التدهور في العلاقات بين الدول الاثنتي عشرة وجنوب افريقيا .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة ، مرة أخرى ، أنه يجب القضاء على الفصل المنصري قضاء كاملا بالطرق السلمية ، وأنه يجب استبدال الدورة المفرغة من القمع والمنسف بحوار وطني بناء . فالمفاوضات التي يشترك فيها الممثلون الحقيقيون للسود وكل الطوائف الاخرى المكونة لسكان جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكن أن تجلب مستقبلا من السلم والازدهار في جنوب افريقيا حرة ديمقراطية موحدة متحررة من التمييز المنصري . وفي رأينا أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار طالما ظلت حالة الطوارئ سارية المفعول . وظل المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا وغيرها من الاحزاب السياسية مخطورا وظل نلسون مانديلا ، المريض الآن مرضا خطيرا ، وغيره من السجناء السياسيين ، غير مطلقين السراح .

وسميا وراء اهدافها المعلنة تنتهج الدول الاثنتا عشرة سياسة الاقناع والضغط . فإلى جانب الاعلانات الموجهة الى حكومة جنوب افريقيا والضغط عليها ، اعتمدت المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها عددا من الاجراءات التقييدية ، وعددا من برامج ايجابية لمساعدة ضحايا الفصل المنصري .

فيما يتعلق بالقرن الافريقي ، تلاحظ الدول الاثنتا عشرة بارتياح عودة العلاقات الطبيعية بين اثيوبيا والصومال ، بتلك خطوة نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة . إلا أن التوترات الخطيرة في كل من اثيوبيا والصومال ، التي تسببت في إزهاق الأرواح ، وأدت الى نزوح السكان المدنيين ، وأدت الى خسائر اقتصادية ومادية ، لاتزال ماثارا لقلق شديد . ولايزال النزاع في اثيوبيا الشمالية يعرض للخطر توزيع الاطعمة على الملايين من السكان المهددين بالمجاعة والموت جوعا . وتناشد الدول الاثنتا عشرة كل المعنيين أن يبذلوا جهودا جادة من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاعات في الاقليم .

تعرب الدول الاثنتا عشرة عن قلق عميق بشأن الاحداث الفاجعة في بوروندي وما تسبب فيه من نزوح طوفان اللاجئين الى حدود رواندا ، وتأمل أن تعود الاحوال الطبيعية ، وأن يتسنى التوصل الى حل مرض ودائم منعا لوقوع انفجارات جديدة من العنف في بوروندي .

منذ نحو أربعة عشر شهرا ، رحب المجتمع الدولي بحرارة بالإعلان التاريخي من جانب الرؤساء الخمس في أمريكا الوسطى بتوقيع اتفاق اسكيبولوم الثاني بغية تحقيق سلام دائم في المنطقة ، وهي عملية أيدتها المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء تاييدا لا يجيد .

في مناسبات عديدة سابقة ناشدنا كل الاطراف المشاركة على نحو مباشرة أو غير مباشر أن تنفذ الاتفاق نوا وروحا ، عن طريق التنفيذ الكامل للالتزاماتها التي اتخذتها على عواتقها ، وأن تسهم في الجهود المبذولة في المنطقة من أجل السلام ، والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

واليوم نود أن نعرب عن شافلنا المتمثل في المحافظة على زخم عملية السلام . فرغم أن تقدما أحرز في بعض الميادين ، تلاحظ الدول الاثنتا عشرة أنه لم تستوف بعد الشروط الرئيسية لإقرار سلام دائم في أمريكا الوسطى .

وينبغي رأينا فيما يتعلق بحل مشكلة المنطقة على مبدأ أن المسؤولية عن السلام والديمقراطية تقع على عاتق كل بلد من بلدان المنطقة منفردا وعلى عواتق ككل بلدانها مجتمعة . كما أن الترتيبات المنصوص عليها في اتفاق اسكيبولوم الثاني تشكل كيانا لا يتجزأ ، وينبغي تنفيذها ككل .

وينبغي أن أؤكد مرة أخرى أنه لن تتحقق عملية إقامة الديمقراطية الحقيقية بغير تعددية تنطوي على احترام حقوق الانسان ، وتعزيز العدالة الاجتماعية . ولن يكون هناك سلام أو تقوم للديمقراطية قائمة ما لم تحترم سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وحق كل بلد في أن يختار أنماطه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحرية وبدون تدخل خارجي من أي نوع .

إننا نحث بلدان أمريكا الوسطى على أن تبذل كل جهد لتوفير قوة دافعة لعملية السلام . ومن جانبها ، تود المجموعات الأوروبية ودولها الاعضاء أن تؤكد من جديد ، انها ملتزمة بالإسهام بأقصى ما يمكنها في العملية الواردة في اتفاق اسكيبولوم ، بما في ذلك انشاء برلمان عامل لأمريكا الوسطى ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . ونناشد البلدان الأخرى أن تحذو حذونا .



لقد تابعنا باهتمام خاص الجهود التي بدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في أكابولكو من قبل ثمان رؤساء من دول أمريكا اللاتينية لانشاء آلية دائمة للتشاور والعمل السياسي المنسق . ونحن نرحب بهذه المبادرة ، التي تفتح مساراً جديدة للتنسيق الاقليمي ، وننوي مواصلة حوارنا مع هذه البلدان بهدف تعزيز السلم والتنمية والديمقراطية والاستقرار في أمريكا اللاتينية .

ترحب الدول الاثنتا عشرة بالتقدم المحرز في عملية إقامة الديمقراطية في أنحاء أمريكا اللاتينية ، وتناشد حكومات البلدان القليلة التي لم تشهد بعد عملية إعادة قيام الديمقراطية التعددية الكاملة أن تشرع في عملية إقامة ديمقراطية حقيقية تمكن شعوبها من التعبير عن أنفسهم في حرية ، وتبني المستقبل الجدير بها .

لقد رحبت الدول الاثنتا عشرة بتوقيع اتفاقات جنيف بشأن افغانستان ، وهي تشكل خطوة نحو تسوية هذه الازمة ، وهي تناشد الآن كل الأطراف المشتركة بالالتزام بهذا الجهد في مواصلة عملية السلام . وتتطلب التسوية السياسية الشاملة للمشكلة الافغانية انسحاب كل القوات السوفياتية وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه ، وعودة اللاجئين بدون عائق بأمان وشرف ، وانشاء حكومة نيابية كاملة عن طريق عمل حقيقي من أعمال تقرير المصير ، وإعادة قيام افغانستان المستقلة استقلالاً حقيقياً وغير منحازة . ومن الضروري أن تشارك حركة المقاومة مشاركة كاملة في هذه العملية . كما أود أيضاً ، في هذا المحفل ، أن أعيد تأكيد استعداد المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء للمساهمة ، عندما يحين الوقت في إعادة توطين اللاجئين والاشخاص المبعدين ، وكذلك إعادة تمهيد ذلك البلد وفقاً للأولويات التي يضعها منسق الأمم المتحدة لشؤون المساعدة الانسانية والاقتصادية لافغانستان .

وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد تأييدها للاتصالات التي جرت بين البرتغال واندونيسيا تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة . وتعرب عن أملها في أن يحرز تقدم في القريب وبذلك تمهد الطريق لتسوية عادلة وشاملة ومقبولة دولياً للمسألة ، مع الاحترام الكامل لمصالح شعب تيمور الشرقية .

لاتزال عودة السلام والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا رهنا بايجاد حل لمشكلة كمبوديا . فذلك النزاع نتيجة الاحتلال العسكري الاجنبي بالانتهاك للمبادئ الاساسية للأمم المتحدة والقانون الدولي ، ولا بد من انتهائه . وفي هذا الخصوص ، كان اجتماع جاكرتا غير الرسمي خطوة مشجعة نحو التوصل الى حل سلمي للنزاع يؤدي الى قيام كمبوديا المستقلة الديمقراطية المحايدة غير المنحازة . ونعبر عن تاييدنا الراسخ للجهود البناءة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتعزيز الحل السياسي لمشكلة كمبوديا ، الذي من شأنه أن يخفف حدة التوتر في المنطقة ، ويمكن الشعب الكمبودي من أن يقرر مستقبله بحرية .

وتؤكد الدور الضروري الذي يمكن أن يؤديه الامير نورودوم سيهانوك في كمبوديا الجديدة التي يجب أن تتحرر من أي احتمال للعودة إلى سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا . وتناشد الدول الإثنتا عشرة فييت نام ، من جديد ، أن تحب جميع قواتها من كمبوديا . ونطلب إلى جميع الاطراف المعنية أن تواصل بذل الجهود لتحقيق تسوية عادلة وشاملة وفقا لقرارات الامم المتحدة المتكررة . ولا شك أن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية وإعادة إرساء سلم حقيقي في كمبوديا سيمهدان الطريق للتعاون الدولي لإعادة بناء المنطقة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الزيادة الكبيرة في عدد لاجئي القوارب القادمين من فييت نام تسبب قلقا بالغا للدول الإثنتي عشرة . ولقد حاولنا تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص ومساعدتهم بالتعاون مع بلدان المنطقة والمنظمات الدولية . ونعتقد أنه يجب أن تتولى فييت نام ، على نحو عاجل ، مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي والممارسة المقبولة دوليا .

وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن قلقها البالغ بشأن تجدد العنف وسقوط الضحايا في بورما . وهذه الدول على اقتناع راسخ بأنه ينبغي تلبية الرغبة الواضحة لشعب بورما في التمتع بمزايا السلم والرخاء والحماية الكاملة لحقوق الإنسان والديمقراطية التي تستند إلى تعدد الأحزاب . وكما أعلننا مؤخرا ، فإننا على استعداد لتقديم كل ما يمكننا من مساعدة لحكومة ديمقراطية ممثلة على نحو تام في بورما بفرض تأمين انتماع البلد اجتماعيا واقتصاديا .

وفيما يتعلق بتقسيم شبه الجزيرة الكورية واستمرار التوتر في هذه المنطقة ، فإننا نرحب بالجهود المبذولة لاستئناف الحوار المباشر الذي عُلّق بين الشمال والجنوب بوصفه الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تسوية بالطرق السلمية . وكما حدث في الماضي ، فإننا نعرب مرة أخرى عن الأمل في أن يتمكن شعب كوريا من نيل العضوية الكاملة في هذه المنظمة وذلك استنادا إلى مبدأ العالمية . ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ التقدم المحرز تجاه تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية في جمهورية كوريا .

وإذ ننتقل الآن إلى الألعاب الاولمبية في سيول ، نعرب عن تقديرنا لإقامة هذه الألعاب في جو يتناسب مع المثل القديم الذي أوجدها .

وقد شجبت الدول الاثنتا عشرة على نحو متكرر وحازم الإرهاب بجميع أشكاله . وإننا نؤكد من جديد المبادئ التي اعتمدها مجلس أوروبا في عام ١٩٨٦ ، وخصوصا مبدأ عدم التنازل تحت الضغط للإرهابيين أو لمن يساندونهم . ولم نترك أبدا مجالاً للشك في تصميمنا الجماعي على مكافحة الإرهاب بكل الوسائل .

ولسوء الحظ ، استمر الإرهاب ، واستمر سقوط ضحاياه ، وأسفر عن إراقة الدماء في بلادنا . وقد عقدنا العزم على مواصلة بذل الجهود وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذا البلاء الذي يسود عصرنا هذا ، لأنه لا يمكن أبدا تبرير الهجمات الإرهابية كما أنها لا تخدم أية قضية سياسية يدعي الإرهابيون مسانبتها . وفي هذا السياق ، فإننا نؤيد المبادرات التي اتخذت في المنظمات المتعددة الاطراف لتعزيز الحماية الدولية للطيران المدني ، وللنهوض بأمن الملاحة البحرية . ونؤكد من جديد النداء الذي وجهناه لجميع البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقيات الدولية بشأن هذه المسألة بأن تدرج إمكانية الانضمام إلى هذه الصكوك الهامة .

إن الدول الإثنتي عشرة ، إذ تضع في اعتبارها أن سوء استخدام المخدرات والاتجار بها قد أصبحا بلاء رهيبا للإنسانية كلها ، فإنها تدعو إلى توسيع وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال . وبهذه الروح ، فهي تدعو مؤتمر المفوضين المنعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة بغية إقرار اتفاقية للأمم المتحدة تحرم الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة .

وفضلا عن ذلك ، يتطلب الأمر اتخاذ مبادرات محددة في مجالات تخفيض العرض والطلب وإعادة تأهيل مدمني المخدرات . ومن ثم فمن المهم جدا تعزيز وزيادة الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة ومؤسساتها في هذا المجال لا سيما صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

وتعاقبت في الأسابيع الأخيرة الماضية كوارث طبيعية راح ضحيتها الكثير ، وتسببت في معاناة كبيرة . وتود المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها أن تعرب عن

تعاظفها مع حكومات وشعوب جميع البلدان المتضررة ودعمها لها ، وتود أيضا أن تعرب عن استعدادها لمواصلة تقديم كل ما يمكنها من مساعدة إنسانية ومساعدة مادية ، عند الاقتضاء ، لدعم الانتعاش الاقتصادي .

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى مسألة أخرى مهمة جدا . فمنذ سنتين التزمت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالاطلاع بمهمة صعبة لكنها ضرورية وهي تحسين المنظمة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تناول مشاكل الواقع المعاصر المعقدة . وأود هنا أن أؤكد من جديد الدعم الكامل المقدم من الدول الاثنتي عشرة للأمين العام الذي برهن على تصميمه على المتابعة الجادة لعملية الإصلاح التي بدأت بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ .

وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أن الأمين العام قد اضطلع بمهامه بمرونة وحكمة سياسية لدى تنفيذه للجزء الذي كُلف بإصلاحه . ويتوقف الأمر الآن على الدول الاعضاء التي يجب أن تبدي نفس المهارة السياسية والتصميم . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ مع الاسف أن اللجنة الخاصة التي تجري دراسة متعمقة للهيكل والوظائف الحكومية الدولية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أية نتائج ملموسة . ولقد أسفر العمل المتسق المضطلع به خلال الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن قرار بتوافق الآراء يتعلق بترشيد أعمال المجلس . بيد أنه لم يتم إحراز تقدم ملحوظ بشأن المسائل الأخرى . وما زلنا ملتزمين بقوة بهذه الإصلاحات ونعتبر إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءا هاما آخر من هذه الإصلاحات . ونتوقع أن تتوافر لدى الدول الاعضاء الإرادة السياسية للمشاركة في مشاورات مفيدة بغية التوصل إلى إصلاحات كبيرة تساعد بلا شك في النهوض بقدرة منظمتنا على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجارية معالجة فعّالة .

ويتصادف تحسن المناخ السياسي مع التطورات المشجعة في الحالة الاقتصادية العامة . فالمجموعة الأوروبية ، عن طريق إنجاز مساحة اقتصادية لا تعرف حدودا داخلية بحلول عام ١٩٩٢ ، قد عقدت العزم على الإسهام بشكل كامل في تعزيز النمو الاقتصادي في العالم كله لصالح الجميع .

إن الانتعاش الذي اتسم به النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية في عام ١٩٨٧ كان أكبر من المتوقع . وعلاوة على هذا ، من المشجع أن نلاحظ أن أزمة سوق الأوراق المالية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٧ لم تفسد كثيرا مناخ الثقة المتزايد باقتصادات البلدان الصناعية . وفي هذا العام يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة إضافية في معدل النمو تصل إلى زهاء ٤ في المائة . وسيرتهن استمرار النمو ، في جملة أمور ، بكيفية معالجة المجتمع الدولي لمشاكل مثل الضغوط التضخمية المتجددة وارتفاع معدلات الفائدة واستمرار الاختلالات الخارجية الكبيرة . وفلا عن ذلك فإن مستوى البطالة في الكثير من البلدان الصناعية مرتفع وحالة الأسواق المالية الدولية لا تزال غير مستقرة .

وإذ نتكلم عن مسائل أكثر تحديدا نقول إن الحالة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية في عام ١٩٨٨ قد اتسمت حتى الآن ، كما في عام ١٩٧٨ ، بمعدل نمو يتراوح بين ٢,٥ في المائة و ٢ في المائة . ومتوسط معدل التضخم يبلغ بالكاد ربع ما كان عليه في عام ١٩٨٠ مع بعض استثناءات . ومع ذلك فإن اليقظة واجبة للحيلولة دون تسارعه مرة أخرى . وهناك زيادة في الاستثمار الانتاجي في مجالي الصناعة والخدمات . إن التجارة سواء داخل المجموعة أو مع باقي العالم تشكل حجر الأساس للانتعاش الداخلي . ومن ناحية أخرى تشكل البطالة ، التي تحيق ب ١١ في المائة من مجموع السكان العاملين ، مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة لمجموعة الاثنى عشرة وتحيق ب ١٦ مليونا من الأوروبيين لا سيما الشباب والنساء .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو فيها زهاء ٤ في المائة ، بيد أن هذا الرقم يخفي تباينات كبيرة بين شتى التجمعات الإقليمية . وفي الوقت الذي يبقى فيه النمو الاقتصادي قويا في بعض البلدان الآسيوية لا تزال الكثير من الدول النامية الأخرى ، على سبيل المثال في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، تعاني من انخفاض مستوى نموها الاقتصادي وتردي مستويات المعيشة فيها .

أولا وقبل كل شيء هناك مشكلة الدين الخارجي التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية ، وهي مشكلة تشير قلق المجتمع الدولي بأسره . إن عبء خدمة الديون يمتد باحتمالات النمو والاستقرار السياسي وبخاصة في البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية ، وهو يمثل بالنسبة لبعض البلدان تهديدا مستمرا لنظامها المالي الدولي . إن الانحرافات الاقتصادية ، تفاقمها التطورات الخارجية الضارة ، تؤثر بصورة سلبية على نمو تلك البلدان وتقوض الثقة بآفاقها الاقتصادية .

ونتيجة لذلك لا يزال سبب القلق قائما . لذلك من الضروري تعزيز التعاون الدولي وزيادة الجهود الفردية والجماعية في عدد من المجالات . والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تعي وعيا تاما ثقلها في الاقتصاد العالمي ومسؤولياتها تجاه مستقبل النمو الاقتصادي والتنمية والنظام التجاري الدولي . وقد اتخذت ولا تزال تتخذ تدابير محددة لتحقيق نمو غير تضخمي متوازن وإيجاد نظام تجاري قوي حر ومتعدد الأطراف . وهي لم تدخر أي جهد لمساعدة البلدان النامية في التصدي للعقبات التي تحول دون نموها السريع القابل للاستمرار مثل مشاكل الدين والاعتماد الاقتصادي المفرط على المواد الخام والحماية التجارية والاختناقات الهيكلية ، وفي حماية بيئتها .

وترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن استراتيجية إدارة الدين المتطورة التي تستند إلى منهج تعاوني من جانب جميع الأطراف المعنية لا تزال تمثل الرد السليم الوحيد على مشاكل الدين التي تواجهها . وهي لا تزال تدعم بنشاط المحاولات التي تبذل في جميع المحافل المختصة من أجل إيجاد حلول لمشاكل الدين مناسبة وذات توجه إنمائي . وقد اتخذت مبادرات كبيرة منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة بغية تعزيز واستكمال تنفيذ استراتيجية الدين . وبصفة خاصة قدم صندوق النقد الدولي موارد مالية وخصوصا عن طريق تسهيل التكيف الهيكلي المعزز والبنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقية . ووفقا لاستنتاجات مؤتمر قمة تورونتو الاقتصادي الذي عقد مؤخرا ينبغي أن تستمر أفقر البلدان النامية المدينة في الانتفاع ، على أساس كل حالة على حدة ، بإعانة خدمة الدين عن طريق نادي باريس .

وتشارك الاثنى عشرة على نحو ناشط في التمويل المشترك للبرامج الممتدة دوليا . وعلاوة على ذلك قامت المجموعة باتخاذ إجراء من جانبها . ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ اعتمد المجلس الوزاري برنامجا للمجموعة بغية إعانة بعض البلدان ذات الدخل المنخفض الفارقة في الدين الكبير . وبمقتضى ذلك البرنامج ، قدمنا إعانة قدرها ٥٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية ، ويزيد هذا المبلغ بمقدار ٢٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية على التعهدات القائمة بمقتضى اتفاقية لومي . وقد وضع هذا التسهيل موضع التنفيذ على نحو سريع . ومن المزمع صرف هذه الموارد بالكامل في موعد غايته عام ١٩٩٠ . وتتفق هذه المبادرة مع التدابير ذات الصلة المتخذة من جانب البنك الدولي لمساعدة البلدان المدينة في افريقيا ، وهي تدابير تؤيدها معظم الدول الاعضاء تأييدا كاملا .

وتؤمن المجموعة بالأداء الفعّال والكفاء للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة . وتؤكد استعدادنا للبحث مع أطراف أخرى عن أية مبادرات تهدف إلى تحسين عملها .

وما فتئت المجموعة تبدي اهتماما خاصا بمشاكل افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . واعتقد أن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في الدورة الحالية سيتيح لنا الفرصة لأن نقيم معا النتائج المتحققة والتقدم المحرز في هذا القطاع . بيد أنه ما يزال يقتضى الأمر بذل المزيد . إننا نحتاج إلى موارد مالية إضافية لإعطاء فرصة التنمية لتلك القارة ، وهذا الرأي يدعمه التقرير عن تمويل التنمية الافريقية .

وفي حقيقة الأمر أن غالبية البلدان النامية تستمد جزءا كبيرا من دخلها من صادرات المواد الخام والمنتجات المجهزة تجهيزا أوليا . لهذا فقد أضيرت هذه البلدان من جرّاء انخفاض أسعار السلع الأساسية بوجه عام أثناء السنوات القليلة الماضية . ومع ذلك هناك الآن بشائر بزيادة أسعار بعض السلع الأساسية . وهناك حاجة واضحة إلى التماس السبل والوسائل لتحقيق تنويع الاقتصادات التي تقوم على السلع الأساسية ونهج للاتجار بالسلع الأساسية يأخذ في الحسبان ظروف السوق . وفي هذا السياق تستخدم المجموعة ودولها الاعضاء نظاما لتثبيت حواصل الصادرات .



والمجموعة ودولها الاعضاء مستعدة لان تؤدي دورا بناء في مداولات مجلس ادارة الصندوق المشترك للملح الامامية وهي تتوقع من بلدان اخرى ان تقوم بدورها لتمكين الصندوق ، عندما يبدأ العمل ، من ان يؤدي وظائفه بأقصى قدر من الفعالية بما يتفق مع البيئة الاقتصادية المتغيرة في اواخر الثمانينيات .

وبالنسبة لكل البلدان هناك تطور هام آخر يتطلب اهتماما أكبر مما يحظى به اليوم ، وهو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة ، مما يضر بالاجيال المقبلة . وما يزداد وضوحا ان التقدم لا يعتمد على معدلات النمو فحسب ولكن أيضا على نوعية هذا النمو . وان مفهوم التنمية القابلة للاستمرار ينبغي ان توافق عليه كل البلدان - كما وافقت البلدان المشاركة في قمة تورنتو الاقتصادية . والمجموعة مستعدة لان تسهم في التعاون الدولي من اجل البيئة كما اشير إلى ذلك في تورنتو . ونحث على ان تبني كل المناطق والمنظمات تميمها مماثلا . ونؤيد بالكامل العمل الذي تقوم به الامم المتحدة لتعزيز التنمية القابلة للاستمرار .

ومن اجل تحقيق مزيد من التحسن والتوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية ، تؤيد المجموعة تطوير نظام للتجارة أكثر انفتاحا ومتعدد الاطراف يكون دائما وقابلا للتطبيق في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") عن طريق المفاوضات في إطار جولة أوروغواي .

ومن الضروري أنه من أجل أن نحافظ على المناخ التفاوضي المؤاتي أن ينفذ المشاركون في جولة أوروغواي الالتزامات بالتجميد التام والتخفيض التي قطعوها على أنفسهم في بونتا ديل ايستي .

واننا مقتنعون بأن التحرير الأكبر للمبادلات التجارية الدولية ، كما توخّته الجولة الجديدة ، سيحقق مزايا كبيرة لكل البلدان التي تقوم بدور نشيط في المفاوضات ، ولا سيما البلدان النامية ، التي لن تطلب اليها المجموعة يقينا أن تتحمل التزامات لا تتفق مع مستوى تنميتها . وفي الحقيقة ، قبلت المجموعة ، وفقا لالتزامات إعلان بونتا ديل ايستي ، انه ينبغي توجيه اهتمام خاص لتحرير المبادلات

التجارية على أكمل وجه في مجال المنتجات الاستوائية التي تهم البلدان النامية بوجه خاص وقد قدمت مقترحات ملموسة في جنيف .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن القطاع الزراعي بوجه عام ، الذي يعتبر ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، رغم الطابع الحساس الذي يتسم به والمشكلات التي يواجهها في التجارة الدولية ، والتي تتحمل جميع البلدان بعض المسؤولية عنها ، قد أدرج في البنود قيد المفاوضات .

والمجموعة ، ادراكا منها لهذه الحاجة ، اتخذت من جانبها منذ عام ١٩٨٤ تدابير بعيدة النظر تهدف إلى إعادة هيكلة زراعتها على نحو أساسي . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ اتفقنا على سلسلة من التدابير بالنسبة إلى مجموعة من المنتجات تنم على التخفيض التلقائي للأسعار المدعومة عند تجاوز عتبات الانتاج ، وتضمن أن يتحمل المنتجون نسبة من تكلفة التخلص من الانتاج الزائد ، وتسهل استبعاد الارض من الانتاج . ومن الواضح ان هذه التكييفات مفيدة في سياق المفاوضات الجارية في إطار جولة أوروغواي لمجموعة "غات" . وكما أوضحنا في مقترحاتنا ، ان الاعمال القصيرة والبعيدة المدى مطلوبة لخفض الدعم . وعلى كل البلدان المنتجة أن تسهم في تحقيق هذا الهدف بغية استعادة التوازن في الاسواق الدولية .

وفي كانون الاول/ديسمبر ، سيتم في الاجتماع الوزاري في مونتريال استمرار نتائج سنتين من المفاوضات في كل القطاعات . وتتطلع المجموعة إلى الاجتماع بامل إعطاء دفعة سياسية جديدة تساعد على زيادة تقدم كل جوانب المفاوضات . وعلى أساس التقدم الذي يرى أنه قد تحقق ، ستوضع خطوط ارشادية للمرحلة المقبلة ، حتى يكون الجهد بأكمله متمشيا مع مبدأ العالمية ، أي تحقيق نتائج متوازنة لكل المشاركين في نهاية المفاوضات .

وستكون الجمعية العامة أيضا على دراية بالعلاقات الوثيقة بين المجموعة ودول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، التي تعتبر في كثير من الجوانب ، في إطار اتفاقية لومي الثالثة ، نموذجا للعلاقات بين البلدان المصنعة والبلدان النامية .

وبالفعل بغية تجديد هذه الاتفاقية يقوم المعنيون بالنظر المكثف في المشكلة قيد النظر من أجل زيادة تحسين وتعزيز التعاون . وفي هذا السياق ، من الأمور التي تحظى بأهمية قصوى أن نحافظ على ما تحقق بالفعل في الاتفاقية السابقة ، وخصوصاً الأولوية التي أعطيت للتنمية الزراعية والأمن الغذائي . وفي نفس الوقت من الضروري أن نكيف ، بالاتفاق مع شركائنا من دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، الاتفاقية التالية من أجل أن تكون قادرة على الاستجابة على نحو أكثر فعالية للحالة الراهنة في هذه البلدان . والمجموعة تعتمزم توسيع جزء من دعمها لبلدان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تعمل على التكيف الهيكلي والتي تواجه مصاعب اقتصادية ضخمة وخطيرة .

وقد أيدت المجموعة الأوروبية باستمرار التطبيع والتحسين والتطوير للعلاقات بين الشرق والغرب على كل الأصعدة وفي كل القطاعات .

وفي ٢٥ حزيران/يونيه وقَّعت المجموعة الأوروبية إعلاناً مشتركاً مع مجلسي التعااضد الاقتصادي ، يقيم العلاقات الرسمية بينهما . وهذه العلاقات تقام بين المجموعة الأوروبية ومعظم الدول الأعضاء في مجلسي التعااضد الاقتصادي . وهذه خطوات هامة ستؤدي ، على ما نأمل ، إلى زيادة تطوير العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام والعلاقات الاقتصادية بمفصلة خاصة . وهذه العلاقات مع جيراننا الأوروبيين ينبغي أن تمهد الطريق للتنمية السريعة للتعاون داخل القارة الأوروبية وأن تعمل على امتداده إلى جميع القطاعات ذات الاهتمام المشترك والمزايا المتبادلة .

وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد على أهمية التجارة بين هنغاريا والمجموعة الأوروبية واتفاق التعاون الذي وقَّع بالأمس . ويجري التفاوض أيضاً على اتفاقات مع دول أعضاء أخرى في مجلسي التعااضد الاقتصادي وتجري الاتصالات من أجل تحديد العلاقات في المستقبل مع بلدان المجموعة الأخرى . وهذا مؤشر واضح على رغبتنا في تحقيق التقدم المضمون ، حيث تسمح الظروف السياسية والاقتصادية بذلك ، خلافاً للماضي عندما كانت الروابط بين المجموعة وجيرانها في أوروبا الشرقية إما محدودة أو غير قائمة .

ولدى المجموعة الأوروبية ، علاوة على ذلك ، اتفاقات ثنائية واسعة النطاق مع بلدان البحر الأبيض المتوسط . والغرض من هذه الاتفاقات هو ضمان استمرار دخول صادرات تلك البلدان إلى سوق المجموعة ، وتقديم المساعدة المالية للتنمية الزراعية والصناعية ، وتميز التعاون على نطاق واسع .

والمجموعة الأوروبية قد طورت أيضا خلال السنوات القليلة الماضية علاقات بقاء مع عدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . وان التعاون الواسع النطاق مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على نحو خاص يسجل تقدما نشيطا للغاية .

ونظرا إلى أن المجموعة نفسها تعتبر انعكاسا لاستراتيجية التكامل الاقليمي فمن الطبيعي أن تشجع وتؤيد الجهود المماثلة التي تقوم بها بلدان أخرى بطريقة تتفق مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ولهذا السبب ، وقَّعت أيضا اتفاقات للتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى وحلف الانديز .

وأخيرا ، وقّعت المجموعة مؤخرا اتفاق تعاون مع مجلس التعاون الخليجي ، يقضي بتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بين الاطراف المتعاقدة وبتنويعها ، من شأنه أن يؤدي في مرحلة ثانية إلى تحرير المبادلات التجارية الثنائية .

ان إكمال السوق الداخلية للمجموعة في نهاية عام ١٩٩٢ يعني ، من ناحية ، انتقال السلع والخدمات ورأس المال والناس بحرية داخل إطار المجموعة الأوروبية . وهذا ينطبق على السلع المستوردة علاوة على السلع المنتجة في المجموعة . ومن ثم ، فيما يتعلق بالسلع ، سيعني عام ١٩٩٢ الوصول بدرجة أكبر إلى الصادرات الواردة من بلدان أخرى . وستكون جميع تشريعات المجموعة الأوروبية المتملة بإزالة الحواجز الداخلية متمشية مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وستسمى المجموعة إلى الحفاظ على توازن الامتيازات الممنوحة ، مع احترام وحدة السوق الداخلية وهويتها . وفيما يتعلق بالخدمات ، ستعمل المجموعة على ترجمة التقدم الداخلي نحو التداول الحر إلى تجارة أكثر حرية على المستوى الدولي عن طريق التقدم في جولة أوروغواي .

ومن الناحية الأخرى ، فإن إكمال السوق المشتركة ، عن طريق مزيج من الاقتصادات القائمة على التنافس المنتظم والمتزايد ، سيزيد قدرة المجموعة على التكيف الهيكلي وسيرفع مستوى أدائها في مجال التنمية وسيزيد بالتالي احتمالات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية . وبصورة أكثر تحديدا ، نحن نعتقد أنه عن طريق هذا التحدي والجهود المبذولة من خلال الصناديق الهيكلية والأقليمية والاجتماعية ، سيرتفع مستوى نمو الدول الاثنتي عشرة درجة واحدة أخرى ، الأمر الذي سيحقق بدوره زيادة أخرى بنسبة ١,٢ في المائة في صادرات البلدان الأخرى إلى السوق الواحد الذي يضم ٣٣٠ مليون مستهلك . وباختصار ، ان انشاء سوق أوروبي واحد سيساعد على تحقيق مزيد من تحرير المبادلات الاقتصادية على المستوى الدولي .

السيد اندرسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يصادف هذا

الشهر مرور أربعين عاما على اغتيال ابن بلاني الكونت فولك بيرنادوت بينما كان يقوم بمهمة وسيط الأمم المتحدة بشأن فلسطين . ان اسمه يذكّرنا بالعنف السياسي المتخطط الذي ، على الرغم من عقمه ، لا يزال يمثل واقعا ملموسا . ويذكّرنا اسمه أيضا بشأن العمل الواقعي من أجل السلم والامن ما انفكّ يمثل المهمة المركزية للأمم المتحدة في كامل فترة وجودها .

لقد تغيرت توقعات العالم من الأمم المتحدة على مرّ السنين . وقد أشار دور الأمم المتحدة في الجهود المبذولة مؤخرا من أجل السلم توقعات جديدة . وفي العام الماضي ناقش العديد منا في هذه الجمعية كيف يمكن للأمم المتحدة ان تتغلب على الازمة التي هدت وجودها . والمسألة اليوم هي كيف يمكن للمنظمة ان تكون على مستوى التوقعات ، وكيف يمكن للأمم المتحدة ان تستفيد على أفضل وجه من "نافذة الفرص" التي فتحتها .

ان الأمم المتحدة ، تحت القيادة الماهرة للأمين العام ، تسهم في تهيئة فرص جديدة لحل الصراعات وإعادة السلم . والمطلوب هو تقديم الدعم القوي لعمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم . ومن شأن هذا الدعم ان يسهم أيضا في جعل الأمم المتحدة المنظمة القوية والفعالة اللازمة من أجل التصدي للتحديات العالمية في التسمينات : وقف سباق التسلح ومون البيئة وحماية مواردها والنهوض بالتنمية . ان التهديدات التي يتعرض لها وجودنا تأتي من مختلف الاتجاهات . لقد أصبحنا نعتمد بازدياد على التعاون العالمي . والأمم المتحدة هي التي يتعين عليها ان توجه هذا التعاون وأن تنظمه .

لقد وضع وقف اطلاق النار بين إيران والعراق حدا لحرب دامت ثماني سنوات جلبت معاناة انسانية هائلة وأضرارا مادية لا حصر لها . وقد أسهم قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) وعمل الأمين العام المكثف لتنفيذ هذا القرار اسهاما هاما .

ان المفاوضات التي شُرع بها تحظى بتأييد السويد القوي والنشط . لذلك ، استجابت السويد بطريقة ايجابية لدعوة الامين العام إلى المشاركة في فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . وكان للحكومة السويدية الشرف في ان الامين العام ، بالتشاور مع الطرفين ، عيّن السيد جان الياسون ، سفير السويد لدى الامم المتحدة ، ليكون ممثله الشخصي في مفاوضات السلم . ويحدونا وطيد الامل في أن يبدي الطرفان حسن النية وأن ينجحنا في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة .

وقد أحرزت جهود السلم التي تبذلها الامم المتحدة تقدما أيضا في صراع افغانستان . وتؤيد السويد المساعي الرامية إلى تنفيذ اتفاقات جنيف ، وبخاصة عن طريق اشتراكها في فريق مراقبي الامم المتحدة في المنطقة .

ان السلم لم يحل بعد في افغانستان . وتؤخر الحرب المستمرة أعمال إعادة البناء الجبارة التي يلزم القيام بها . ولا يستطيع بعد الملايين من اللاجئين العودة بأمان . ومن الاهمية القصوى أن تعطى الامم المتحدة دورا مركزيا وتنسيقيا في إعادة توطين اللاجئين وفي إعادة بناء ذلك البلد . وقد قدمت السويد في السنوات الاخيرة مساعدة انسانية لضحايا الحرب في افغانستان . كما اننا ننوي تقديم دعم قوي لبرنامج المساعدة الذي يجري إعداده عن طريق منسق الامم المتحدة المعني بالمساعدة الانسانية والاقتصادية لافغانستان .

وفي الشرق الاوسط ، خلقت الانتفاضة في الاراضي التي تحتلها اسرائيل وضعا جديدا . لقد برهن الشعب في الاراضي المحتلة بوضوح على أنه لم يعد يقبل بمحتته . ان استمرار سيطرة اسرائيل على هذه المناطق يعتمد على القوة . اننا ندين قمع اسرائيل الوحشي للفلسطينيين . ويجب أن ينتهي الاحتلال وأن تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . هذا هو السبيل المفضي إلى تحقيق سلم دائم .

وتقع على عاتق اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية كبيرة . فلا بد من اعتراف كل منهما بالآخرى باعتبارهما طرفين متفاوضين . ويجب أن تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة خاصة بهم .

ويجب أن يعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة . ويتعين على منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أن تقبل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تنفذهما . ويجب على الطرفين أن ينبذا الإرهاب . وأن عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، هو السبيل الذي ينبغي اتبعه في أقرب وقت ممكن . ومعارضة ذلك تعني معارضة السعي إلى السلم .



لقد أحرز تقدم في المفاوضات الجارية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا . ولا بد أن تؤدي المفاوضات الى تحقيق استقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتؤدي كذلك الى إرساء السلم في أنغولا . وتؤكد السويد على تعهدهما بتقديم المساعدة الى الامم المتحدة في هذه العملية وذلك ، ضمن أمور أخرى ، عن طريق المشاركة في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . كما أن السويد على استعداد للدخول في التعاون الانمائي المكثف مع ناميبيا الحرة والمستقلة ، كما فعلنا مع دول خط المواجهة .

إن تسوية مسألتي أنغولا وناميبيا لن تزيل السبب الجذري للصراع الدائر في الجنوب الافريقي ، إلا وهو الفصل العنصري . فسياسة جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري وزعزعتها لاستقرار البلدان المجاورة ما زالتا تشكلان انتهاكا فادحا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والامن الدوليين . والى أن تتخذ الامم المتحدة مقرا بشأن فرض الجزاءات الفعالة ضد جنوب افريقيا ، فرضت السويد حظرا على التجارة مع جنوب افريقيا وناميبيا والاستثمار فيهما . ويتم ذلك بموجب برنامج عمل بلدان الشمال . ونأمل أن تكون تدابيرنا وتدابير البلدان الأخرى نواة لممارسة الضغط الهائل على جنوب افريقيا لتزيل نظام الفصل العنصري .

لا يزال البحث عن تسوية سلمية في كمبوتشيا في مرحلته الاولى . ويقتضي الحل السلمي أن تنسحب القوات الفيتنامية وأن يسمح للشعب الكمبوتشي بأن يقرر مستقبله بنفسه . ويجب أيضا تقديم ضمانات بالألا تتكرر الفظائع التي حدثت أثناء الاعوام من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ .

ولا يزال أفضل أساس للسلم في أمريكا الوسطى هو خطة السلم التي وقّعها خمسة رؤساء من المنطقة منذ عام مضى . ولقد بذلت جهود كبيرة لتنفيذ خطة السلم ، ولكننا لا نزال ننتظر تحقيق التقدم الكبير . ويتعين على بلدان أمريكا الوسطى نفسها وعلى المجتمع الدولي بذل جهود متجددة . ومبادئ الديمقراطية والقانون الدولي الواردة في خطة السلم لا بد أن يحترمها الجميع ، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء . والولايات المتحدة ، بما لها من نفوذ كبير ، تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الشأن .

ان المساعدة الانمائية ضرورية إذا ما أريد لبلدان المنطقة أن تكون قادرة على التصدي لأثار العديد من السنوات من الظلم الاقتصادي والاجتماعي . تلك هي الاسباب الرئيسية للصراع .

وفي قبرص وفي الصحراء الغربية ، أسهم الامين العام في تجديد الامل في إحراز تقدم صوب التسوية السلمية . ويحدونا الامل أيضا في أن تؤدي الاتصالات التي جرت مؤخرا بشأن شبه الجزيرة الكورية الى المصالحة والحل السلمي .

وبينما تتخذ خطوات إيجابية في عدد من المراعات الإقليمية ، فإن المعاناة الإنسانية قد ازدادت في البلدان الواقعة في القرن الافريقي وحوله . وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به في توفير العون للاجئين وغيرهم من المنكوبين في تلك المنطقة . كما أن هناك حاجة ماسة الى إيجاد حلول للمشاكل السياسية في المنطقة .

لقد دأبت السويد منذ فترة طويلة على المشاركة في عمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة . وآخر عملية للأمم المتحدة في هذا المجال توضح قدرة المنظمة على تلبية الطلبات الجديدة بالسرعة اللازمة . ومما يبعث على القلق على نحو خاص أن تمويل عمليات صيانة السلم لا يزال يشكل مشكلة خطيرة . ومما يخدم مصالح جميع الدول الاعضاء أن تركز هذه العمليات على أساس مالي صلب .

تصيب الصراعات المسلحة الشعوب بشكل مروع وملوم . غير أن هناك أنواعا أخرى من التهديدات تتطور ببطء وبصورة أقل وضوحا ، ولكنها أصبحت تمثل خطرا على الكوكب بأكمله . ومن بين هذه التهديدات التدهور البيئي وأثاره الضخمة الواسعة النطاق . وباعتباره تهديدا لوجودنا ذاته ، فهو لا يقل خطورة عن سباق التسلح .

وتعلمنا تقارير البحث المقلقة أن المناخ قد بدأ يتغير كنتيجة محتملة لما يسمى بتأثير الدفيئة . فالموارد التي تعطي الحياة تدمرها عوامل التعرية والتصحر وتقويض الغابات . وتتأثر صحة البشر تأثرا متزايدا بتسميم المياه ودورات الغذاء واستنزاف طبقة الاوزون .

وتكمن أسباب هذه التهديدات التي تتعرض لها البيئة في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية الناجم عن الفقر وفي التلوث الصناعي وتبديد الموارد ، في مجال

الطاقة على وجه الخصوص . وقد يكون أثر الإنسان على البيئة قد وصل الى حافة الكوارث البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها .

والأمم المتحدة في مركز فريد يمكنها من تجميع حكومات العالم لاتخاذ الاجراءات الملائمة . وينبغي البدء على الفور في الاعدادات لمؤتمر عالمي للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ . ويجب أن يتخذ هذا المؤتمر قرارات محددة بشأن التدابير المشتركة لحل المشاكل البيئية الملحة ولإدخال تغييرات بعيدة المدى في السياسات . ويتعين على الجمعية العامة في دورتها هذه أن تبت في أمر المؤتمر وأن تطلب من الأمين العام أن يقدم الى دورتها المقبلة مقترحات حول هدف المؤتمر وإدارته وتنظيمه وإعداده . وكما ذكرت في الجمعية في العام الماضي ، فإن السويد مرة أخرى على استعداد لاستضافة المؤتمر ، إذا ما كانت هذه الرغبة العامة .

إن الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القضاء على الاسلحة النووية المتوسطة المدى ذات القواعد الأرضية اتفاق تاريخي . ولكن من الأساسي أن تركز بسرعة نتائج في المفاوضات المتمثلة بخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية وكذلك القوات التقليدية .

لقد انتهت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح دون الاتفاق على وثيقة ختامية . غير أن علينا أن نتطلع الى الامام وأن نعتبر ما حقته الدورة الاستثنائية نقطة انطلاق .

ويجب علينا أن نبدأ بسرعة مفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب في إطار مؤتمر نزع السلاح . وقد آن الاوان أيضا للنظر في إمكانية حظر استخدام الاسلحة النووية ، على أساس القانون الدولي . ويجب إيلاء الانتباه المستمر للتسلح البحري . ويجب أن يتاح للأمم المتحدة القيام بدور متزايد في رصد الامتثال لاتفاقات نزع السلاح . كما يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنبذ سياستها المتمثلة في عدم تأكيد أو إنكار وجود الاسلحة النووية على السفن الحربية التي تزور الموانئ الأجنبية . وهذا من شأنه أن يزيل سببا للقلق العميق السائد في صفوف الجماهير .

إن تقارير الأمم المتحدة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب بين إيران والعراق ذكرتنا مرة أخرى بالآثار المروعة التي تخلفها هذه الأسلحة . وقد شعرنا أيضا بقلق عميق إزاء المزاعم القائلة بأن العراق ما زال يستخدم هذه الأسلحة ضد السكان الأكراد . وقد طلبت السويد وبعض البلدان الأخرى التحقيق في تلك المزاعم . إن وقف العمليات العسكرية بين إيران والعراق لا يجب أن يستغل لاضطهاد الأقلية الكردية .

إن الحرب الكيميائية تمثل انتهاكا للقانون الدولي ولا بد من إدانتها ، كما لا بد من التعجيل بإنهاء المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العالمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية . والسويد تنظر بعين الرضا الى المبادرة التي أخذت بزمائها رئيسي الولايات المتحدة أمس بشأن عقد مؤتمر دولي حول استخدام الأسلحة الكيميائية .

لقد كان من بين أهم إسهامات الأمم المتحدة وضع قواعد في ميدان حقوق الإنسان . وخلال الأربعين سنة الماضية خرج العديد من الاتفاقيات الى حيز الوجود ، غير أن القواعد لا يكون لها فائدة تذكر ما لم تحترم . وهناك أماكن كثيرة جدا في العالم ما زال عليها ترجمة هذه القواعد الى ممارسة عملية . إن احترام حقوق الفرد وكرامته الشخصية لا يجوز أن يظل مجرد كلمات جوفاء .

كان العقد الماضي فترة أزمة متعمقة في العديد من البلدان النامية . فآزمة الدين وانخفاض المدخرات المحلية وتناقص الاستثمارات أصبحت اليوم تمثل أخطر عقبات تعترض طريق التنمية . كما أن عمليات التكيف الداخلي التي أصبحت ضرورية ، نتيجة لهذا ، كانت شديدة الوطأة على تلك البلدان وأدت الى تفاقم المشاكل الاجتماعية .

وقد أصبح على المجتمع الدولي التزام بتخفيف تلك الأزمة . ومن دواعي الأسى أن نضطر الى القول بأنه لم تحقق هدف الـ ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الانمائية إلا قلة من بين أكثر البلدان ثراء . إن اتخاذ تدابير منسقة لتخفيف عبء ديون أكثر البلدان فقرا أصبح اليوم مهمة هامة للمساعدة الدولية .

إن جميع أنشطة الأمم المتحدة تتصل ، بشكل أو بآخر ، بالسلم والأمن . وهذا يتطلب أن يتم أداء المنظمة بالكفاءة والفعالية . وما زالت عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها مستمرة بفضل الجهود المتفانية التي يبذلها الأمين العام ومعاونوه . وهذه العملية لا بد من مواصلة ودفعها قدماً .

والتقدم في عملية الإصلاح يعتمد على مدى ولاء الدول الأعضاء للمنظمة العالمية . فالأمم المتحدة لا يجب أن تجبر على مواجهة أزمة مالية حادة في وقت يتعين عليها فيه أن توجه انتباهها إلى مهام خطيرة وعاجلة . لا بد لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . ومن دواعي ارتياحنا أن نلاحظ أن الولايات المتحدة تعتزم تغيير موقفها من هذه المسألة كما فعل الاتحاد السوفياتي من قبل .

ومن الختمى أن ترسي الدول الأعضاء أساساً مالياً دائماً وسليماً لأنشطة المنظمة العالمية . وقد شاركت السويد بنشاط في مناقشات مع الأمين العام بشأن حلول للمشاكل قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء . ونحن على استعداد لمواصلة تلك المناقشات وقبول نصيبنا من المسؤولية للتغلب على الأزمة .

وقد سبق للسويد أن طرحت أفكاراً تتعلق بوضع جدول أنصبة مقررة أكثر إنصافاً ، فقد يكون ذلك وسيلة من الوسائل التي تقلل من ضعف المنظمة .

خلال عام ١٩٨٨ لم يتسن تسوية أي نزاع في أي مكان تسوية نهائية . ونحن نعترف مدى سهولة الانتكاس إلى أنماط النزاعات السابقة والسرعة التي يمكن بها أن يتغير المناخ الدولي . إلا أن التحديات العالمية التي نواجهها قد بلغت هذه المرة حداً لا يمكننا معه أن نتحمل تكلفة العودة إلى حالة العداء التي سادت المجتمع العالمي وقسمته لفترة طويلة .

شمة حاجة إلى أن يبذل جميع أعضاء الأمم المتحدة أقصى جهودهم لتعزيز وتطوير الاتجاه الإيجابي الذي تميز به عام ١٩٨٨ . فلنسهم جميعاً في جعل هذا العام نقطة تحول في التطلعات إلى العيش في سلم وبناء أمم متحدة قادرة على ضمان احترام القانون

الدولي ومواجهة الاخطار التي تهدد بقاءنا . وفي هذا المعنى ، ليس هناك من بديل عن منظمة عالمية قوية .

أود في الختام أن اقتبس من كلمات رئيس وزراء السويد الراحل السيد أولوف بالم الذي قال :

"إننا ننظر الى عالم اليوم ولا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة إنما هي في بداية تاريخها" . (A/40/PV.43 ، ص ٦٤ - ٦٥)

السيد بالم (بوركيينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سروري الخاص أن أرحب بانتخاب السيد دانتي كابتو رئيسا لهذه الدورة الثالثة والأربعين ، أود في هذه المناسبة أن أتقدم إليه بأخلص التهاني ، وأن أتمنى له كل النجاح . إن مناقبه الدبلوماسية التي تجعل منه دبلوماسيا محتكا خير ضمان لسيير أعمالنا في يسر وملاحة . أود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء مكتب الجمعية العامة وأن أؤكد لهم وللرئيس تاييد وفد بلادي الفعال .

كما أود أن أعرب عن ارتياحنا للعمل الممتاز الذي أنجزته الدورة الثانية والأربعون تحت رئاسة السيد بيتر فلورين .

ولا يفوتني أن أشيد إشادة خاصة بأميننا العام لتفانيه الذي لا يكل في النهوض بالتعاون الدولي ، ولمشاربته في التماس السلم . وكلنا جميعا نعرف الدور الشخصي الذي اضطلع به في حل بعض الصراعات . أود أن أعرب له هنا عن تقديرنا المتجدد لإيمانه المثالي بمنظمتنا وجهوده الشجاعة للحفاظ على هيبتها ومصداقيتها ، على الرغم من الصعاب المالية .

لقد كلفني رئيس دولتي الرفيق بليز كومباوري بأن أنقل باسمه الى الجمعية العامة رسالة السلم والصداقة من حكومة الجبهة الشعبية ومن شعب بوركيينا فاسو . ولعلكم تذكرون أن شعب بوركيينا فاسو في العام الماضي أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين ، كان مضطرا الى التعامل مع أزمة تعد من أخطر الازمات في تاريخه . إننا شعب مسالم ، ولم يتعود العالم على رؤية الدماء تراق في بلادنا . لهذا كنا متفهمين لأسباب البليبة التي شعر بها البعض . أما ما لم نفهمه

وما لنا على استعداد لقبوله ، فهو أنه بسبب جاذبية منسوبة لشخصية رجل صرف كل همه لتحسين مظهره ، تدين بعض الأوساط النظام الذي حل محل نظامه ، بل وتدين الشعب بأسره .

إن بوركيننا فاصو عادت من سفر طويل ، وعكفت في العام الماضي على تضييد جراحها ، واستطاعت بخطى ثابتة أن تضع قدميها - مع الجبهة الشعبية - على طريق التصحيح .

لقد كان يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ نهاية عهد شهد انحرافا متكررا عن ثورتنا . وكان علينا أن نستعيد التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على المستوى الوطني ، وأن نعيد إقامة أساس للتعاون على الصعيد الدولي . وكان من الضروري أن يتمكن شعبنا الذي بذل تضحيات جسيمة في دعم هيكلنا الثوري من تحقيق تطلعاته المشروعة دون التعرض لإرهاب نظام بوليسي أو نكبات اقتصادية كانت ستنتج لا محالة عن النظام الاستبدادي الذي فرض عليه .

لقد كان ذلك هو الوقت المناسب لطماننا و لتخفيف مخاوف شركائنا .  
وبالنسبة لجيراننا بشكل خاص ، كان علينا أن نقدم الدليل على رغبتنا في أن نمارس  
مع القيم المتعلقة بحسن الجوار وعدم التدخل . وأود أن أقول هنا إننا نجتنا بدرجة  
أكبر مما كنا نأمل في إعادة الثقة وإرساء أسس التعاون دون الاقليمي اللازم  
لاقتصاداتنا الهشة الضعيفة .

ومع أنني ذكرت هذا في هيئات دولية أخرى ، أود أن أكرر هنا الاعراب عن رغبة  
حكومة بوركيننا فاسو في أن تعيش في سلام مع جيرانها ومع جميع شعوب العالم ، للتوصل  
معها إلى حلول للمشاكل المستعمية التي تحيق بالمجتمع الدولي ، ولبناء عالم تموده  
العدالة والتقدم .

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تمسكنا بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الافريقية ،  
وحركة بلدان عدم الانحياز ، والأمم المتحدة .

وسوف نشارك في هذه المناقشة العامة متمسكين بهذا العزم .  
إن التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة يعطينا صورة  
واضحة لعالمنا الحافل بالتطورات .

وهو أيضا تذكير قوي بمسؤولياتنا تجاه الاجيال المقبلة وبناتنا في السنوات  
الآخيرة للقرن العشرين الذي كان مليئا بالأحداث .

وفي لحظة الصدق هذه ، أقول أنه لم تتحقق غير نجاحات قليلة . ويصدق ذلك على  
الأخم فيما يتعلق بالعقود التي أعلنتها الجمعية العامة ، سواء في ذلك عقد نزع  
السلح أو عقد التنمية .

وفيما يتعلق بالتنمية ، فإن بلدان العالم الثالث دفعت ولا تزال تدفع ثمنها  
باهظا نتيجة الأزمة الهيكلية للاقتصاد العالمي . وشهدت بلداننا تدهورا متزايدا عاما  
بعد عام في معدلات تبادلها التجاري مع البلدان الغنية ، وكانت عاجزة عن أن تفعل  
شيئا تجاه ذلك .

ومن المؤسف أن المضاربات زادت من تشويه الأوضاع الطبيعية للتجارة الدولية



التي كانت منذ البداية غير مرضية لاحد . وليس هناك تفسير آخر لنجاح البلدان المتقدمة في فرض سيطرتها المنتظمة على أسواق السلع الأساسية . فلم يعد القانسون الرأسمالي القديم الخاص بالعرض والطلب ، ولا اتفاقات الضمان في حالة سلخ أساسية محددة ، آليات يمكن الاعتماد عليها . وأصبح الشيء الوحيد المؤثر هو إرادة الاحتكار الذي تشكل لسلمة معينة أو لمجموعة من المنتجات ، ودائما ما يمارس الضغط لخفض الأسعار .

وبعد أن انقضى عام على انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ورغم البدء في تشغيل صناديق السلع الأساسية ، ليست هناك فرمة كبيرة لتغيير شروط اللعبة حتى يمكن للبلدان المنتجة لتلك السلع الأساسية أن تجني دخلا يمكنها من تحويل مشاريعها الانمائية . والامر على خلاف ذلك تماما . فهي واقعة في براثن آلة متؤدني بها لا محالة إلى اقتراض المزيد لتمويل حيلة الصادرات الضائعة ، وإلى الاستثمار ليس بهدف التنمية وإنما لمجرد ضمان البقاء .

لذلك أصبح الحوار بين الشمال والجنوب - الذي كان مشجعا للغاية - آلة معدة جيدا لاستنزاف التدفقات الاقتصادية والقيام بنقل عكسي للموارد .

وهكذا أصبح الدين بالنسبة لجميع البلدان النامية كابوسا ، وأصبح حل هذه المشكلة - أشبه بمحاولة لتربيع الدائرة - وهي مشكلة تؤرق المدنيين كما تؤرق الدائنين ولا يريد أي فريق أن يتصدى لها ، سواء منفردا أو مع الفريق الآخر . ويكتفي كل فريق بأن يعرض الوضع ، ويقترح حلولا ، واقعية تقريبا ، وجذرية تقريبا ، ويجري هذا كله تحت عين صندوق النقد الدولي وبموافقته .

والفرصة متاحة لأفريقيا لتتكلم بصوت واحد لأن دولها تواجه هذا الخطر الداهم بشكل جماعي . وأعني بذلك مؤتمر القمة غير العادي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد بشأن الديون الأفريقية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

لكن من الواضح أن مشكلة الديون لا يمكن عزلها عن إطارها ، وينبغي النظر فيها من وجهة نظر العلاقات الاقتصادية الدولية . ويجب علينا أن نتناول مع أفريقيا

مسألة ما اذا كانت البلدان المتقدمة النمو تريد أن يكون لها شركاء اقتصاديون جديرون بهذا الاسم ، أم أنها لا تريد غير مناطق نفوذ . وأترك السؤال بلا إجابة .

وبغية حل الأزمة ، اختارت افريقيا - في برنامج أولوياتها - الانضباط مع التضحية . واستجاب المجتمع الدولي باعتماد برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتماء الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وهذا البرنامج الذي بلغ الآن منتصف مدته ، والسليبي يجري استعراضه منذ بضعة أسابيع هو من أهم مجالات اهتمامنا . وأود أن أحيي الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لضمان تنفيذ هذه الخطة بواسطة وكالات منظومة الأمم المتحدة .

لكن من المعلوم أن تنفيذ البرنامج لم يصل إلى مستوى التوقعات ، وأن جميع بلدان افريقيا أصيبت بخيبة أمل وأحبطت رغبتها في التعاون .

لقد أتاحت لنا المناقشات التي جرت في هذا المحفل منذ أيام أن نتعرف على ما تم تنفيذه وأن نحدد المهام الباقية . وما دام بعض شركائنا ، سواء من الدول أو المنظمات الدولية لا يعترفون بأن الضغوط التي تمارس على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا عن طريق إحداث تكيف هيكلية قد تكون لها آثار مفيدة ولكن تقابلها بالمثل نتائج مدمرة ، فإننا لن نتجاوز عنق الزجاجة ولن نتخلص من عدم التفاهم .

ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرة طيبة حتى يمكن تنفيذ برنامج العمل وبرنامج الأولويات بالكامل بحلول عام ١٩٩٠ . إن بقاء قارة بأسرها معرض للخطر ، وفي نهاية هذا القرن العشرين تعيش شعوبها كل أيامها في ظل الجوع واليأس والأمراض المتوطنة .

إن افريقيا تحتاج لبقائها أن تتلقى عونا لجهودها من أجل إعادة إصلاح بيئتها التي تتعرض بقسوة للجفاف وللحوادث الطبيعية الأخرى . وأشير الآن إلى غزو الجراد الذي يمكن ، وبخاصة في منطقة الساحل ، أن يطيح بالجهود التي بذلت طوال ١٥ عاما لاعادة التشجير وإصلاح التربة .

وما من بلد بمفرده ، ولا منطقة بمفردها تستطيع أن توقف التصحر أو غزو

الجراد . وفي حالة بوركيننا فاصو ، فبالرغم من أن لديها برنامجها الوطني لحماية البيئة الطبيعية ، فإنها تعمل - بالاشتراك مع شركائها في اللجنة الدائمة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل ، ومنظمات أخرى في المنطقة دون الاقليمية ، وبمساعدة المجتمع الدولي - على أساس من التضامن المتكامل . وهنا يقع على مكتب الساحل التابع للأمم المتحدة دور أساسي ليضطلع به .

قد يعيش عالمنا ليرى اليوم الذي يمكن فيه للشعوب التي لديها ادراك تام للمشاكل التي تواجه البشرية ، والوسائل الفكرية والتكنولوجية اللازمة لتحليلها ، أن تقوم بحل تلك المشاكل ، وحماية البيئة من بينها . ومن أمثلة تلك الجهود الفكرية العمل البارز الذي قامت به "الجنة برونتلاند" منذ عامين ، ولكن نتائجه لا تزال صالحة وقائمة . ومن المؤسف أننا عندما نتكلم عن تعبئة جهودنا لمكافحة هذه الويلات ، حتى لو كان الأمر يتعلق ببقائنا ذاته فإن عالمنا يقف مكتوف اليدين . ولا يسمنا إلا أن نأمل أن تجد البشرية في القريب الوسائل الجماعية لمواجهة المشاكل وأن تصحح أساليب عملها .

أما الآن فإنني أود أن أعبر عن سخط بلادي إزاء إزدراء المجتمعات الصناعية لأرواح ابنائنا ، فهي تحول افريقيا إلى مقلب لنفاياتها المؤذية ، سواء منها المشعة وغير المشعة . ونحن نشاهد ضمير الدول الغنية أن تنظر معنا في هذه الممارسات باعتبارها جرائم تحمل بذور الابادة الجماعية في الاجل الطويل .

ففي الماضي أجريت التجارب النووية التي لا تخضع لرقابة فأضرت بنظمنا البيئية ، وانتهكت طبقة الاوزون التي تحمي أرضنا . والآن تدفق أعداد مروعة من الاسلحة تحت اقدام الابرياء ، وتنقل بالجو والبحر ، استعدادا لاطلاقها إلى الفضاء الخارجي .

إن أطفال القرن العشرين وأبناء القرن الحادي والعشرين كتب عليهم أن يعيشوا في ظل هذا الكابوس المروع ما لم تضع له الدولتان العظميان نهاية حتمية ، وهو الأمر الذي ما زلنا نتطلع إليه منذ إلقاء قنبلة هيروشيما .

إن تطور المفاوضات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، والاتفاقات المحددة التي وصلنا إليها تبشر بالخير ، ومع ذلك يجب دفع هذه المفاوضات قدما وأن تمتد إلى مجالات أخرى . ولا ينعنا في هذا السياق إلا أن نبدي أسفنا لأن آمال المجتمع الدولي احبطت نتيجة لفشل الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح .

وبوركيننا فاصو من جانبها سوف ترحب بكل جهد ثنائي أو متعدد الأطراف لتحقيق نزع السلاح .

لقد حان الوقت الذي يجب أن نستخدم فيه مواردنا العقلية والمادية بأسلوب يتفق مع آماني الشعوب في هذا العصر من أجل التنمية والرفاهة وتحقيق نوعية حياة أفضل .

وكما رحبنا بالتقدم الذي أحرز في مجال الانفراج الدولي ، فإننا نرحب بإعلان التوقيع على اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ، وبوقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، وبالأمل في حل مشكلتي كمبوتشيا والجنوب الأفريقي .

ونكرر مناشدتنا لاصدقائنا في أفغانستان بالعمل من أجل المصالحة الوطنية ، فهي شرط أساسي في أي جهد متسق لإعادة البناء .

والتطور الطيب الذي شهده الصراع بين إيران والعراق يجعلنا نثني على الدولتين المتنازعتين اللتين جنبتا العالم الأثار المدمرة التي كان من الممكن أن يؤدي إليها التدخل المتزايد من جانب الدول الأجنبية في منطقة الخليج . ونأمل أن تحترم شروط وقف إطلاق النار ، وأن تنتهي المفاوضات بشأن القضايا المعلقة حتى يمكن تحقيق سلم دائم . ولما كانت بوركيننا فاصو من الأعضاء النشطين في منظمة المؤتمر الإسلامي فإننا نحث الدولتين الشقيقتين ، إيران والعراق ، على أن يتوصلا دون إبطاء إلى المصالحة الكاملة .

لقد تابعنا باهتمام كبير المفاوضات التي تجرى على جميع المستويات بهدف وضع حد لمساة كمبوتشيا بعد أكثر من عقد من الزمان . ونأمل أن يصل الشعب الكمبودي قريبا إلى التصالح وأن يعيد بناء بلاده الرائعة في ظل المواقف الودية لجيرانه وبمساعدة المجتمع الدولي كله .

وبالنسبة لنا ، فإن الحالة في الجنوب الافريقي تشير مشاعر مختلطة . فنحن بطبيعة الحال نشعر بالارتياح لان المحادثات الرباعية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة جرت في الشهور القليلة الماضية دون أن تتعرض لعثرات كبيرة . كما نرحب بالنتائج التي توصل إليها أطراف المحادثات لاننا ندرك تصميم اخوتنا في أنغولا على حماية المصالح الافريقية في المنطقة ومصالح ناميبيا بصفة خاصة .

وإذا كانت لدينا مشاعر مختلطة ، فذلك يرجع إلى أننا نفكر في الطريق الذي ما زال علينا خوضه للتوصل إلى حل نهائي للمشكلة . فجنوب افريقيا التي يبدو أنها تستجيب للضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي عليها لقبول قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا ، لا تزال مستمرة في حرق المدارس في ذلك الاقليم ، وتصر على رفض الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الحقيقي للشعب الناميبى ، وتمارس ارهاب الغسل العنصري على الشعب في جنوب افريقيا .

لقد كنت في الجنوب الافريقي منذ بضعة شهور ، واتيحت لي الفرصة لزيارة بعض دول خط المواجهة . وهناك على ابواب جسيم جنوب افريقيا لا يسع المرء إلا أن يشك في أن نظام الغسل العنصري يمكن أن يملح نفسه . لكن تصميم دول خط المواجهة وشجاعتها وإيثارها ، وثقة شعب جنوب افريقيا في مستقبله وفي الانتصار الحتمي لنضاله ، عززت الاحساس بأنه ما زال هناك مجال للأمل .

هناك أمل إذا عمل أصدقاء بريتوريا في نهاية الامر على جعل تحقيق الاماني الجماعية للشعوب التي تتكون منها منظماتنا هذه امرا ممكنا . فتلك البلدان وحدها هي التي بيدها مفتاح المشكلة ، وهو أن تفرض على جنوب افريقيا العنصرية جزاءات إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . ومن شأن ذلك أن يضفي على هذه البلدان

شرفا وأن يزيد الشكوك في أن تلك الدول - المسؤولة عن السلم والامن في العالم وعن حماية حقوق الانسان - تنتهك المبادئ الرئيسية لمنظمتنا .

لقد قررت الجمعية العامة أن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ، ويجب أن تعامله على هذا الاساس .

وبالاضافة إلى الفصل العنصري ، فإن القضية الفلسطينية ، هي المسألة السياسية الرئيسية الثانية التي أدى عدم ايجاد حل لها من جانب المنظمة ، إلى إصابة جيلين من الناس بالاحباط .

فالحروب المتعاقبة التي شهدتها الشرق الاوسط منذ انشاء دولة اسرائيل ، والتفكك التدريجي للبنان ، وعلى الاخص نهب الشعب الفلسطيني وتحويله إلى شعب بلا وطن ، تعتبر نقطا سوداء في جبين الامم المتحدة .

لذلك فإننا نرحب بالفكرة التي تكسب كل يوم تاييدا متزايدا بأن يعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، ونعتقد أن هذه الفكرة هي آخر فرصة يمكن أن تظلم فيها الامم المتحدة بدور حاسم في تسوية هذه المشكلة . بيد أن نجاح هذا المؤتمر لن يتحقق إلا إذا حضرته منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني كعضو له كافة الحقوق ، ويقف على قدم المساواة مع اسرائيل .

ولا يعني أن اختتم بياني دون أن أشير إلى الاهتمام الذي توليه بلادي ، باعتبارها عضوا في حركة عدم الانحياز ، لمشكلة المصالحة بين الطائفتين في قبرص ، وباستقلال شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها على نحو سلمي ، وبعملية السلم والتكافل في أمريكا اللاتينية .

إن جميع الشعوب المعنية ترغب في العيش بسلام دون أي تدخل أجنبي ودون أية مخططات للهيمنة . فبعضها يريد أن ينشئ كيانا وطنيا وبعضها يريد أن ينشئ كيانا اقليميا . وهذه وتلك آمال نبيلة يمكن أن يؤدي تحقيقها إلى تعزيز منظمتنا ، ويمكن أن يفيد المجتمع الدولي أيضا .

واعتقد أنه من الصواب أن أقول إن الحالة الدولية تبدو أفضل في هذا العام مما كانت عليه في الأعوام الماضية ، وذلك على الرغم من الازمة الاقتصادية الراهنة . فقد خفت حدة التوترات الحادة ، وتسمى الدول بعزم إلى تحقيق السلم وبناء مستقبل أفضل .

وعلى ذلك ، فإنني أمل أنه في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ستكون آخر البنادر في آخر ميدان للقتال في العالم قد سكتت ، ويكون الفلسطينيون قد عادوا إلى ديارهم ليبنوا المستقبل مع الاسرائيليين ، وترفع حالة الطوارئ في جنوب افريقيا ، ويخرج نلسون مانديلا من سجن الفصل العنصري ، وتغفل ناميبيا أخيرا مكانها في هذه القاعة في موضع ما بين موزامبيق وتيبال وهو المكان الذي يعتبر حقا لها منذ وقت طويل ، والذي انتظرتة طويلا أيضا .

السيد كوردفيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إننا نشعر

بالفخر لأن السيد دانتى كابوتو وزير خارجية الأرجنتين يتولى رئاسة الجمعية العامة . فإكوادور والأرجنتين دولتان تربط بينهما في الماضي علاقات أخوية وترتبط بينهما في الحاضر علاقات التضامن . وإلى جانب الصفات العظيمة لرئيس الجمعية كرجل دولة ، فهو يؤمن ايمانا راسخا بالديمقراطية ، ووجوده هنا لقيادة مناقشاتنا خير ضمان للنجاح . ونود من الامين العام أن نؤكد على التزامنا بمبادئ المنظمة العالمية وتأييدنا لها . ويبدو أن العالم تفهم أخيرا قيمة وفائدة هذه الآلية المشالية للبشرية .

منذ أسابيع قليلة قمنا نحن أبناء اكوادور بانتخاب حكومة جديدة . وفي اعتقادنا أن هذا الانتخاب خطوة هامة في سعينا لتعزيز الديمقراطية ، فهذه الحكومة تعمل على تحقيق العدل الاجتماعي في ظل الحرية . ولذلك نود ، في أول تمثيل لهذه الحكومة في هذا التجمع الدولي العظيم ، أن نعرب عن تأييدنا الحازم لمبادئ المجتمع الدولي والتزاماته .

لقد وضع في سان فرانسيسكو نظام قانوني يعد ضمانا للأمم كافة ، يقدر ما نحترمه جميعا ونسهم في تعزيزه . وموقفنا وسيامتنا الخارجية يتفقان مع هذا الفرض . وقد حددتها الرئيس رودريغو بورخا بوضوح لدى توليه مهام منصبه ، وبين أن هدفها هو توطيد أواصر الصداقة والتعاون مع كل بلدان العالم . وسوف نسعى في علاقاتنا الخارجية الى تحقيق السلم والامن والتنمية ، فبدون السلم لا وجود للحرية كما لا يمكن أن تكون هناك تنمية . وبدون الامن والتنمية لا يسعنا أن نتحدث عن التعاون او العدالة الاجتماعية الدولية .

ومن ثم ، فإننا نؤمن ايمانا راسخا بضرورة الزود عن السلم أينما تعرض للخطر . ونثق ثقة تامة في روح التفاهم والتضامن التي تبعث الامل في البشرية من جديد .

كما أننا نؤمن بإمكانية بناء مجتمع من الأمم التي تنهض في حياتها على المصيرين المحلي والدولي نهوضا عمليا وواقعيا برسالة الانسان الحر .

واننا لنؤمن بالحرية وتدعمها وتدافع عنها باعتبارها الاطار والاساس لحقوق الانسان كافة . ونربط هذه الحقوق بإمكانيات ومتطلبات الرفاهة وباحترام الانسان كفرد وبالشعوب كأمم .

وتقودنا قناعتنا الى أن نسعى بحماس الى تحقيق التنمية لشعبنا : تنمية متكاملة تتخطى مجرد النمو وتتيح للجميع الفرص لينعموا بالعدل في ظل الحرية والتعايش في وئام .

ونحن على ثقة من أنه سيتسنى لنا بذلك دفع الجهد الوطني الذي تتخذ فيه جميع المصالح على نحو ملائم . وإننا على بينة من حزم ما لدينا من أوجه قصور ومن خطورة المشاكل وما تتصف به من طابع ملح . وتدرك أنه لا بد لنا من بذل جهد وطني خارق . ومن هذا المنطلق نعمل على جد جميع قطاعات البلد في العمل ، وسوف نكفل لانشطتها المشروعة الاحترام والامن . كما أننا نعتمد على التعاون من جانب الهيئات الدولية والبلدان الصديقة التي ندعوها الى المشاركة في المعركة التي نخوضها في سبيل توفير ما يصبو اليه شعبنا من رفاهة .



وعلى ذلك ، فالعالم الذي نتطلع اليه جميعا هو عالم يعمه السلم والتضامن والعدل والحرية . وانطلاقا من هذه الروح ندعو الى اشاعة مناخ يظلله الوئام وتمسود فيه الثقة علاقاتنا وعلاقات البلدان كافة ، بحيث تصبح حدودنا وكل الحدود اماكن للالتقاء في ظل الصداقة والتعاون وليست اماكن تشهد التصادم ويقوم بشأنها سوء التفاهم . ولذا ، فإننا نؤيد العمليات الرامية الى نزع السلاح المعنوي وخفض النفقات العسكرية وانهاء سباق التسلح ؛ ونساند بقوة عمليات التكامل في أمريكا اللاتينية ؛ وندعو الى ايجاد حلول سلمية للصراعات والمنازعات التي تسم العلاقات بين الشعوب وتحملها على تحويل مواردها الى الدفاع وخفض الاستثمار في المشاريع الانمائية التي تهم الحاجة اليها .

إن تكديس الأسلحة لا يفضي الى مزيد من الامن ، فالسلام المسلح ليس سلاما مأمونا . ولم ولن يكون أبدا كذلك . فالسلم العالمي يرتبط ارتباطا لا انفصام له بنزع السلاح العام والكامل . ولذا فمن دواعي سرورنا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أبرما معاهدة بشأن ازالة القذائف النووية القصيرة المدى والمتوسطة المدى . والواقع أن اعتماد أول تدبير على طريق نزع السلاح الحقيقي هو خطوة هامة ، ولكن لا بد أيضا من إقرار التزامات جديدة في نفس الاتجاه وأن يفرج عن الموارد المكرمة حاليا لبناء وسائل الدمار الشامل لتوجه نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة في العالم الثالث .

وقد أصبح من الحتمي أن يفرغ فورا حظر على الأسلحة الكيميائية وعلى تجارب الأسلحة النووية ، وعلى استخدام الفضاء الخارجي في أغراض حربية ، وعلى نقل الأسلحة التقليدية سرا وبصورة غير مشروعة . فالأموال الطائلة التي تنفق على سباق التسلح خطأ مناف للأخلاق .

وترتبط عملية نزع السلاح والحد من التسلح ارتباطا وثيقا بواجب الدول في أن تفض منازعاتها الدولية بالسبل السلمية وفقا لاهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعملا بمبدأ العدل والانصاف وبقواعد ومبادئ القانون الدولي . وقد درجت اكوادور على

الالتزام بهذه القواعد الرئيسية في العلاقات الدولية ، ولذا نرحب بكون العملية التفاوضية التي أدت الى توقيع اتفاقات جنيف المتعلقة بانفغانستان كان بداية لما نأمل أن يصبح خطوة صوب اقامة عالم مختلف تنتفى فيه الحروب والحلول القائمة على القوة والمواجهة غير المباشرة والريبة المتبادلة . وتبين الدلائل إننا بفضل جهود الامم المتحدة والامين العام أوشكنا لان نبلغ في الخليج الفارسي والجنوب الافريقي وكمبوتشيا والصحراء الغربية وقبرص مرحلة انتصار الدبلوماسية على التعصب وتفليب العقل على القوة وتفوق الحوار على المواجهة .

ونرجو أن تحيط هالة الامل هذه ، أيضا بالشرق الاوسط وأمريكا الوسطى ، فنحن نشعر بقلق بالغ ازاء الصراع في منطقة أمريكا الوسطى . وإننا نناشد جميع الاطراف المعنية أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ صيغ التسوية التي بذل جهد كبير في اعدادها والتي تقوم بحق على احترام سيادة الدول والحق في اختيار شكل الحكم بحرية وبمئأى عن أي تدخل اجنبي ؛ وممارسة التعبير الحقيقي عن الديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية والحريات الفردية وحقوق الانسان .

وتؤيد اكوادور حتى المبادرات والمقترحات البناءة التي تدعو الى ايجاد حل لازمة أمريكا الوسطى الخطيرة . ونود بوجه خاص أن نشدد على ضرورة صون ومتابعة العملية التفاوضية الهامة التي امضت عنها المبادرات القيمة التي اضطلع بها الرئيس أوسكار أرياس رئيس كوستاريكا والمجسدة في اتفاق اسكيبولام الثاني . فهو قد عني عناية كبيرة بالتعرف على مصالح وأوضاع جميع أطراف الصراع وقد أصبح من اللازم الآن مرة أخرى السعي فورا الى تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ خطة أرياس في هذا الوقت الحرج . وربما أمكن احياء تلك الخطة بعقد اجتماعات بين الاطراف المعنية لبحث بعض البنود أو مجموعات من البنود بأسلوب عملي وعلى نحو يتسم بعيد النظر السياسي . ويجب فضلا عن ذلك أن نذكر بان على المجتمع الدولي دينا لأمريكا الوسطى ، بعيد التسوية السياسية لا بد من الاضطلاع ببرنامج انمائي مكثف يتطلب قدرا كبيرا من التعاون الدولي ، ولكن مما يبعث على الاسف أن المظاهر الايجابية التي نلمسها على

الحاجة السياسية الدولية ليس لها نظير في العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية .  
ولن نستطيع اقامة نظام دولي متجانس ومستقر ما لم توجد نظاما دوليا منصفيا يعزز  
افضل جوانب التجارة الخارجية ، ويعكس مسار معدلات التبادل التجاري غير الموازية ،  
ويوفر مردودا مجزيا لمادراتنا ، وييسر نقل العلم والتكنولوجيا ، ويسهم في ايجاد  
تدفق ايجابي صاف لرؤوس الاموال من اجل التنمية . إن الجهود يكتنف الحوار بين  
الشمال والجنوب ، وهذا امر غير مقبول ، اذ لا بد من استئناف الحوار .

كانت فترة الثمانينات بالنسبة لأمريكا اللاتينية فترة ركود اقتصادي وتدهور في مستويات معيشة سكانها . وهناك توافق في الرأي حاليا على أن الدين الخارجي وطريقة معالجته ربما يكونان العنصر الرئيسي للأزمة التي تحيق اليوم بالمنطقة . إلا أن الدين الخارجي للبلدان ليس بحادثة معزولة عن الأحداث التي دارت في المنطقة خلال العقد الماضي . فهذا الدين هو إلى حد بعيد نتاج نظام اقتصادي دولي مجحف ، يضر بأفقر البلدان ويحد من امكانية نمو اقتصاداتها .

ولذا فإن التغلب على الأزمة في أمريكا اللاتينية ، التي استمرت عقدا من الزمن تقريبا ، يعتمد من جهة على اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر انصافا ، ومن جهة أخرى على التفاهم بين المدينين والدائنين وقد انقضت الآن سنوات والبلدان النامية تدعو لقبول الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستقرة للنشاط الاقتصادي الدولي ، وذلك لمنفعة البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء .

ونود هنا أن نؤكد ثانية على أن اكوادور تعترف بشرعية الدين الذي استدانته وستعمل على الوفاء بالتزاماتها ، دون أن يستدعي ذلك مزيدا من التضحيات من جانب شعب عانى بما فيه الكفاية على مدى سبع سنوات تقريبا . إننا نؤيد موقفا يحبذ الحوار لا المواجهة . وأكرر هنا أننا لا نستطيع أن نواصل القاء العبء بأكمله على المدينين فقط ، متجاهلين المسؤولية التي تقع على عاتق الذين اتصلوا بهم وقدموا لهم قروضا ضخمة دون التوقف لتقييم المخاطر المترتبة على تلك العمليات .

وبعبارة أخرى ، فإن من الضروري والملح تعزيز التفاهم بين الأطراف على أساس المنفعة المتبادلة ، والبحث عن حلول منصفة يتم بموجبها تقاسم الأعباء من أجل استئناف نمو اقتصادات البلدان المدينة . وبالطبع ، فإن هذا سيمكن تلك البلدان من الوفاء بالتزاماتها على وجه أكمل .

والأمر في هذه المهمة موكول إلى منظمات الائتمان المتعددة الأطراف لزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية ، مع إيلاء المزيد من الاهتمام لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتخفيف الاشتراطات القائمة على معايير تمويلية واقتصادية

صارمة . ولتحقيق هذا الغرض ، يتعين على البلدان الصناعية أن تفي بالتزاماتها المتصلة بتمويل تلك المؤسسات الائتمانية .

تقودنا هذه الافكار إلى استنتاج ينبغي ذكره في هذا المحفل السياسي البارز . لقد آن الاوان لكي نفهم بوضوح الصلة الوثيقة بين تحسين مستويات معيشة الشعوب وتعزيز النظم الديمقراطية القائمة على أسس الحرية والعدالة .

لقد اختارت حكومة إكوادور مسارا مسؤولا وديمقراطيا جديا بغية التغلب على الأزمات الاقتصادية ووضع البلاد على مشارف التنمية . وقد وضعنا خططا لحفز أنشطة جميع الكوادوريين ولنضمن نجاح جهودهم . فنحن نريد ايجاد مجتمع يحترم القانون ويؤمن بتضامن واسع يقوم على العدالة ويغي الفئات الاجتماعية حقها . ونحن في هذا الصدد نرحب بالمساهمات الدولية ، التي تقدم في اطار قواعد المساواة والواقعية والاحترام الواجب للمصالح الوطنية ، والتي تساعد في عملنا للتغلب على التخلف وخلق فرص العمل وكفالة الرخاء لشعبنا .

وسيبين وفد اكوادور موقف حكومته من مختلف بنود جدول الأعمال بتفصيل أكبر في جلسات عمل هذه الجمعية . وقد أشرت إلى اهتمام حكومة اكوادور ببعض البنود ذات الأهمية الخاصة مثل نزع السلاح والديون الخارجية . وهناك بنود أخرى ، مثل الاتجار بالمخدرات ، تستحوذ على اهتمام خاص من جانب حكومتي التي تعهدت ، مع سائر حكومات القارة الأمريكية ، بتقديم تأييدها الذي لا يتزعزع لمكافحة هذا البلاء الذي ابتليت به البشرية .

إن التعاون الدولي ونشاط هذه المنظمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، يحظى بأهمية رئيسية لدينا . وسيكون اسهامنا على الدوام اسهام بلد يتطلع بأمل إلى التغييرات الجارية في المجتمع الدولي ، الذي أثبت قدرته على تغليب العقل وأفسح المجال أمام سيادة الفكر والمنطق عندما وقف على شفا الهاوية وعلى حافة محرقة نووية . ويتعين للروح الجديدة ، التي يمكن تلمسها لدى الدولتين العظيمين ، أن تفتح الابواب أمام التفاهم والفهم ، مع ما ينطوي عليه ذلك

من امكانيات للسلم والصدقة فيما بين الشعوب . كما ينبغي أن تساعد على تنفيذ مطالب العالم الثالث العادلة المخلصة والرامية إلى إقامة نظام قانوني دولي حقيقي . لقد كان ، وينبغي أن يظل ، لخفض حدة التوتر أهمية بالغة للتعايش الدولي في ظل الوثام . وما من شك في أنه عنصر ضروري لتحرير العقول من روح المجابهة ولتشجيع الحوار والتعاون . لقد بدأت الأزمة الاقتصادية الراهنة ، بما لها من أثر مشبط على البلدان الفقيرة ، تعمل على إيقاظ الضمير العالمي ، كما أن عواقبها الوخيمة على جميع البلدان أخذت تتضح . وقد برهنت الأمم المتحدة بالفعل على قدرتها على التكيف للظروف الجديدة ، ولا بد لرياح التغيير من أن تؤدي إلى تعديلات وإلى الأخذ بنهج جديدة تمكننا جميعاً من الاستجابة للاحتياجات الجديدة للعصر وللشعوب .

بهذه الروح وبهذه القناعة ، تتعهد اكوادور بتقديم تأييدها للجهود التي يتعين علينا جميعاً بذلها لنحول هذا العالم إلى الصورة الذي نريد أن نتركه عليها لابنائنا .

السيد الشيخ (تونس) : يسعدني ، باسم وفد الجمهورية التونسية وباسمي الخاص ، أن أتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . وإننا لواثقون أنكم ، بفضل ما تتحلون به من خبرة ومقدرة وحكمة ، سوف تديرون أعمالنا في هذه الدورة بكل نجاح .

وإذ أوكلت الجمعية العامة أمرها اليكم لقيادة أشغالها ، فما ذلك إلا تنويهاً منها بكفاءةتكم وحنكتكم ، وللمكانة المرموقة التي يحظى بها بلدكم الصديق الأرجنتيني على الساحة الدولية .

ويطيب لي ، سيدي الرئيس ، أن أؤكد لكم كامل استعداد وفد بلادي للتعاون الوثيق معكم .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفكم سعادة السيد بيتر فلورين عن اعجابنا وتقديرنا لما أظهره من حكمة وتغان ودراية وطول نفس مدة رئاسته للدورة الثانية والأربعين التي تميزت بنشاط غزير ومتواصل طوال الاثني عشر شهراً الماضية .

كما يسعدني أن أتوجه بخالص عبارات التقدير والامتنان للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجليل الخدمات التي ما انفك يقدمها من أجل إشعاع منظمنا وميثاقها . فبفضل تفانيه المتواصل وعزيمته الراسخة وصبره ، كسب ثقة المجموعة الدولية ودعمها ، فأرجع إلى منظمنا الدور الثلاثي الذي أناطه بعهدتها الميثاق في حل المشاكل الدولية ، وتعزيز الأمن والسلم والتعاون بين الأمم .

لقد برهنت تونس دوماً على تعلقها بروح ونص ميثاق الأمم المتحدة والتزمت بهذا التعلق باعتباره أحد الثوابت في سياستها الخارجية واعتمدته فكراً وممارسة في علاقاتها الثنائية ومعالجتها للقضايا الدولية .

كما عملت ولا تزال ، وفي كل المناسبات ، على دعم منظمة الأمم المتحدة وإشاعة مبادئها والدفاع عن أهدافها السامية اعتقاداً منها أن ما جاء في الميثاق من مبادئ وأهداف وما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قيم هي من أثمان المكاسب التي ظفرت بها البشرية في تاريخها المعاصر .

وانطلاقاً من هذه المفاهيم شرعنا منذ تحوّل السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في مراجعة جوهرية وجادة لمكونات الحياة السياسية في بلادنا بهدف تمكين المواطن التونسي من المساهمة في صنع القرار وممارسة المسؤولية ضمن القواعد الدستورية استجابة لطموحاته الطبيعية واعتباراً لتقاليد الحضارية العريقة .

وقد تمّ في هذا الإطار اتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونية والاجتماعية تمثلت في تنقيح الدستور لتخليصه من كل ما يحد من حق المواطن في ممارسة حرية الاختيار وحق التصرف والاختلاف ، وصدر قانون جديد للأحزاب يوفر أرضية شرعية لتأسيس التنظيمات السياسية وتعددتها . كما تمت إعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية وفي مقدمتها مجلس النواب حتى تظلع بالمسؤوليات المناطقة بعهدتها وتباشر مهامها وفقاً للمقاييس الديمقراطية برعاية مجلس دستوري تم إحداشه بغية السهر على دستورية القوانين .

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات الجريئة الأخرى على صعيد الحريات الأساسية تهدف إلى ضمان حرية الرأي والتعبير وصيانة حقوق الإنسان مثل إلغاء المحاكم

الاستثنائية وتنظيم إجراءات الاحتفاظ والإيقاف التحفظي ، ومصادقة تونس على الاتفاقية الدولية المبرمة سنة ١٩٨٤ والمتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، رافعة بذلك التحفظات التي سجلتها في السابق على بعض بنودها .

واعترافا منها بنبل الرسالة التي تظلع بها جمعيات حقوق الإنسان فقد ضمنّت تونس في عهدها الجديد لتلك الجمعيات ظروف العمل بكامل الحرية ، كما شبتت مكاسب المرأة التونسية الاجتماعية والسياسية باعتبارها اختيارا قوميا جوهريا لا تراجع فيه .

وعلى الصعيد الخارجي أعلنت تونس في عهدها الجديد تمسكها بالتوجهات الأساسية لسياستها الخارجية المناصرة لقضايا الحق والعدل والحرية ، ووفاءها للالتزاماتها الدولية في إطار الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها .

وقد أكد الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية بقوة في بيان السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ما توليه تونس من أهمية لتأكيد هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الأفريقي والمتوسطي وأنها عاقدة العزم على العمل بجهد لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير في إطار المصالح المشتركة والعقيدة الراسخة بالمصير الواحد .

كما بذلت تونس ولا تزال ، جهودا سخية ، متضافرة مع أشقائها ، من أجل إعادة الصفاء والتوازن لعلاقتها معهم بتجاوز سلبيات الماضي من أجل دفع المد المغاربي تجسيدا لإرادة شعوب المنطقة وقادتها بهدف إقامة تعاون واسع ومتنوع الجوانب للوصول إلى مرحلة التكامل العضوي في نطاق مجموعة مغاربية بلا حدود أو معوقات ثابتة الأركان واضحة المعالم .

وأفضت هذه القناعات إلى توفير المناخ الملائم لإزالة أسباب التوتر وإقامة حوار إيجابي بقاء هيأ الظروف الموضوعية للشروع في مسيرة مغاربية تسودها روح التفاهم والوثام . وعصرنا هذا هو عصر التكتلات والتجمعات الإقليمية التي يتعين



علينا التعامل معها متضامنين متكاملين وهو شرط أساسي لحماية وجودنا وضمان مناعتنا ومعالجة قضايانا بما يوفر العيش الكريم ، وحتى يصبح المغرب العربي الكبير عاملاً مستقراً ودعامة للأمن والسلم في المنطقة .

وقد تلقينا في هذا الصدد بعظيم الارتياح تباشير التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية ، وأملنا وطيد في أن تكفل جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه المتواصلة بالتوفيق والنجاح\* .

شهدت السنة المنصرمة تطورات إيجابية ملحوظة في العلاقات الدولية منذ انعقاد دورتنا الماضية مما أضحى على دورتنا الحالية جواً منعشاً يبعث على التفاؤل والامل يبشر بقيام عهد توافق وانفراج .

فقد برزت بوادر هذا الانفراج بشكل واضح منذ المصادقة على معاهدة القضاء على الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى المبرمة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بواشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ولقاء القمة بينهما مما كان له الأثر الفعال في تخفيف حدة التوتر وتطوير النزاعات الإقليمية التي طالما شكلت هاجساً كبيراً للمجتمع الدولي وزعزعت استقرار مناطق عديدة في أرجاء المعمورة .

وإننا إذ نسجل هذه البوادر بارتياح ، نأمل أن تتكاتف النوايا الطيبة وتتضافر الجهود الخيرة من أجل حل القضايا المزمنة المستعصية ، وإزالة الأحقاد والضغائن وفتح آفاق رحبة لتعايش سلمي ووفاق دولي .

إنه لمن دواعي التساؤل والأسف أن يظل المجتمع الدولي ، رغم هذه الأجواء المنعشة ، ملازماً للصمت أمام سياسة قامت على ممارسة العدوان المتواصل ، معتمداً منطق القوة والاحتلال والتوسع والهيمنة ، متحدياً بذلك كل القوانين والموثيق الدولية والمشاعر الإنسانية ألا وهي سياسة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميذا (السلفادور) .

وإن الوضع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب حملة التعسف والقمع التي ما انفكت تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل منذ انطلاق انتفاضتهم البطلة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ يزداد تآزما مع مر الأيام كما تجلى ذلك من خلال تزايد عدد القتلى والجرحى والمساجين والمبعدين من الفلسطينيين الأبرياء إضافة إلى مختلف الإجراءات القسرية الأخرى التي تتخذها يوميا ضد سلطات الاحتلال المنتهكة بذلك القرارات الأممية والمواثيق الدولية وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ .

وقد سبق لمجلس الأمن أن دعي عدة مرات خلال الأشهر الماضية لمعالجة هذا الوضع الخطير ، وقد أصدر قرارات ضمنها إدانة لهذه الممارسات ، كما دعا إسرائيل لاحترام اتفاقية جنيف وأكد على ضرورة التوصل العاجل لحل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي .

لقد أثبتت انتفاضة الشعب الفلسطيني للعالم أن هذا الشعب المناضل التسواق إلى الحرية والكرامة صار أكثر تميماً من أي وقت مضى على التضحية والاستشهاد من أجل استرجاع حقوقه وكرامته ، ولن تشييه عن عزمه ممارسات القمع الوحشية .

إن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكل الدول العربية ما انفكت تؤكد باستمرار رغبتها في الوصول إلى حل سلمي وعادل وشامل يستند إلى الشرعية الدولية وفقاً لمضمون قرارات الأمم المتحدة وفي إطار مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبحضور كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مما يمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ويضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ويوطد أركان الأمن والسلام في المنطقة .

وفي تلك المنطقة ذاتها أيضاً يعيش لبنان الشقيق اليوم وضعا مأساوياً نتيجة مباشرة السيادة الاستعمارية التي دأبت عليها إسرائيل منذ نشأتها . فبعد أن احتلت جزءاً من ترابه واعتدت المرات المتوالية على سيادته وكرامته عمدت إلى زرع بذور الفتنة والشقاق على أرضه وعملت على تذكية الخلافات بين أبناء الوطن الواحد وأشعلت فيه فتيل الاقتتال والدمار .

لقد استبشرنا بإمضاء اتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان ورأينا في ذلك تجسماً للدور المتميز الذي تظطلع به منظمة الأمم المتحدة كإطار مثالي للحوار وحل النزاعات الدولية على أساس القانون والشرعية ، وتجسماً للمجهودات السخية التي بذلها الأمين العام ومساعدوه وكل القوى المحبة للسلام التي ساهمت إلى حد كبير في التعجيل بإنجاز هذه الاتفاقية . وفي هذا الصدد لم تغتأ تونس تدعو إلى احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وتمكين شعبها من ممارسة حقه في اختيار نظام الحكم الذي يرضيه . وإن تونس إذ تسجل بارتياح مواصلة انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، حسب الالتزامات التي تعهدت بها حكومة الاتحاد السوفياتي ، فإنها تأمل أن تتمكن كل الأطراف المعنية من التوصل إلى وضع اتفاقية جنيف موضع التطبيق في أحسن الظروف .

إن ما توفقت إليه منظماتنا من استعادة لدورها الطبيعي في إحلال السلام وإنهاء النزاعات الإقليمية يبعث على الارتياح . فبعد الذي حققته في المشكلة الافغانية تمكنت بنفس الروح وبعد جهود مضيئة من التوصل إلى إيقاف القتال بين إيران والعراق . وقد كنا في تونس نتألم لويلات هذه الحرب المدمرة بين بلدين شقيقين تربطهما بلدنا وأواصر الدين والأخوة . وحرصنا دوماً في إطار جامعة الدول العربية وضمن اللجنة السباعية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وفي إطار منظمة الأمم المتحدة على مناشدة الطرفين للركون إلى الحوار لحل النزاع والعمل على إحلال السلام بينهما في كنف الشرف والكرامة وفي إطار الشرعية الدولية التي يمثلها القانون الدولي والقرارات الأممية .

وتلقينا بارتياح قبول إيران قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) مواكبة لموقف العراق الذي بادر بقبوله منذ البداية ، وهو ما كنا ندعو إليه باستمرار حتى تتوفر الظروف الملائمة لاستتباب الأمن والسلم والحفاظ على الاستقرار في المنطقة . ونأمل اليوم أن يتمكن الطرفان من التغلب على كل ما قد يعترض سبيلهما من صعاب لطّي صفحة الماضي وبناء روابط أخوة وجوار تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما ولاختياراته السياسية بما يعيد السلم والأمن للمنطقة ويمكنها من الانطلاق على درب التعاون المثمر والنزيه ويجنبها التمزق وهدر الطاقات .

لقد تابعنا أيضا وبكل تفاؤل البوادر المشجعة التي تمثلت في إجراء محادثات بين زعمي الطائفتين القبرصيتين تحت رعاية الأمين العام بجنيف والتي من شأنها أن تدعم جو الثقة بين الطرفين حتى يبذلا المزيد من الجهد للوصول إلى حل نهائي للمشكلة القبرصية . وقد رحبنا بعزم القيادتين على الدخول في محادثات جديدة بهدف تحقيق حل تفاوضي شامل لكل جوانب المشكلة قبل حلول غرة حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وأملنا وطيد في صدق إرادة الطرفين للتوصل إلى الهدف المنشود على أساس العدل والقانون .

كما سجلنا بتفاؤل وأمل معالم الانفراج الذي برز في الأفق نتيجة توصل حكومات أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق لكف عدوان نظام بريتوريا العنصري عن دول المنطقة وفي إطار السعي لحل المسألة الناميبية . ونأمل

أن يشكل هذا الاتفاق مساهمة إيجابية لتوفير الظروف اللازمة لتمكين ناميبيا من الحصول على استقلالها .

ولقد كان لمجلس الامن الدور الحاسم في إيجاد الحل الكفيل بإنهاء احتلال ناميبيا باتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي جاء مثالا للموضوعية والاعتدال .

وإن الوقت قد حان لشعب ناميبيا الذي عانى من ويلات الاحتلال ومن جور الاستعمار البغيض وممارساته العدوانية أن يتبوأ مكانته الطبيعية بين الدول المستقلة .

وإن تونس الوفية لمبادئها في مساندة النضال العادل للشعوب وقضايا التحرر وكل ما من شأنه صيانة كرامة البشر وحقوق الإنسان حيثما كان تجدد اليوم تضامنهما الفعّال ومساندتها المطلقة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما من أجل الفوز بحقوقهما المشروعة والتخلص من ربقة التمييز العنصري المهين وبراثن الاستعمار وتدعو المجموعة الدولية إلى تضافر جهودها لاجتثاث جذور هذه الممارسات المنافية للقيم الاخلاقية والمبادئ الإنسانية فضلا عن المواثيق والاعراف الدولية .

وإن تونس المعترزة بانتمائها الافريقي والتي عرفت النضال المرير في سبيل الحرية لتعرب عن تمسكها والتزامها بميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي تضطلع بكفاءة عالية بدورها ومسؤولياتها في معالجة مختلف القضايا التي تواجه القارة الافريقية .

إننا نتعقد أن للأمم المتحدة دورا طلائعيا يمكنها أن تظطلع به لتدعم جو الثقة والانفراج بين الدولتين العظميين وذلك بحثهما على بذل المزيد من الجهد في عملية نزع السلاح وخاصة السلاح النووي مما يفتح آفاقا أرحب للتخفيف من حدة التوتر الذي تسببه بعض النزاعات الدولية ويشجع بقية الدول على تكريس مواردها الطبيعية وإمكانياتها البشرية والمادية في سبيل النهوض بالإنسان والاستجابة إلى تطلعاته في العيش الكريم الآمن من أجل تنمية التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والملم والتكنولوجيا المفيدة .

وإن هذه الاهداف الخبيلة كانت وما تزال تمثل شكلا ومضمونا الرسالة السامية التي تسعى إلى تحقيقها ونعمل من أجلها باستمرار ضمن حركة عدم الانحياز التي ما فتئت تبذل قصارى الجهد من أجل إرساء علاقات دولية على مبادئ ثابتة وعادلة . وكان لها شرف القيام بمبادرات مخية لمعالجة أمهات القضايا التي تعني البشرية جمعاء حاضرا ومستقبلا مما جعل من دول هذه الحركة طرفا مشاركا نافذا ومجموعة تحظى بمكانة مرموقة لها وزنها ورصيدا على الصعيد الدولي .

إن ما سجلته الشعوب من انتصارات في كفاحها من أجل الحرية والانعقاد وما برز على الساحة الدولية من مؤشرات توافق وانفراج يبقى في النهاية هشا ومعرضا للنكسات ما لم يواكبه إصلاح جوهري وجاد للنظام الاقتصادي العالمي .

وإن الأوضاع السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتطلب تغييرا جذريا للعوامل العالمية المؤثرة في التنمية مثل السيادة الحمائية وتدهور شروط المبادلات والتضخم المالي وتفاقم المديونية وهي عقبات كثيرة على طريق النهوض باقتصاد بلداننا النامية .

وقد تقدمت تونس ببعض الاقتراحات مساهمة منها في استنباط حلول للمساعدة على حل الأزمة وكان ذلك في مراسلة لسيادة الرئيس بن علي إلى قمة "تورنتو" الأخيرة وتمثلت هذه الاقتراحات بإيجاز في : التخلي كليا أو جزئيا عن الدين العمومي بالنسبة للبلدان الأقل نموا ، تحديد الحد الأقصى للنسبة السنوية لخدمة الدين ما بين ١٥ و ٢٥ في المائة من صادراتها السنوية بالنسبة للبلدان الأخرى . حذف أو التخفيض في

نسبة الفائدة الموظفة على مجمع القروض العمومية . إقرار نظام يمكن منتحويل القروض الممنوحة على المدى المتوسط خاصة بالنسبة للبلدان الافريقية الاكثر تداينا إلى سندات تسدد على فترة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة .

هذا مع السعي لمعالجة جديدة للأوضاع العالمية وإرساء نظام نقدي عالمي جديد . إن برامج الإصلاح الهيكلي التي تدفعنا إليها ضرورات الازمة تزيد من مصداقيتنا لكنها في الواقع تحمل شعوبنا تضحيات جساما ، ولهذا فإن البلدان الممنعة وهي المسؤولة إلى حد كبير عن قيام واستمرار الازمة ، ملزمة بأن تنظر معنا جديا لا فقط في كيفية إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية بل وكذلك بإعادة هيكلة اقتصادياتها نفسها عوضا عن العمليات الترميمية الظرفية التي تلجأ إليها عندما تبلغ الازمة ذروتها ، والواقع المسلم به اليوم أن مستقبل الدول الصناعية نفسها مرتبط إلى حد كبير بتنمية العالم الثالث وتنميته .

إننا ما زلنا نعتبر إقرار النص النهائي المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دورته السابعة كمظهر لإرادة استمرار الحوار ورغبة في تنميته وتقدمه بشكل جاد ، كما نرى في اقتراح الدول النامية الصادر عن الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة مواتية لهذا الحوار خلال الدورة الاستثنائية المقترحة على مستوى القمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث أوضاع الاقتصاد العالمي ودفعه من خلال دعم اقتصاد الدول النامية .

وفي اعتقادنا أن دورة استثنائية وبهذا المستوى مدعوة إلى التوصل إلى اتفاق جماعي يكون منطلقا وقاعدة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأن التثام هذه الدورة في تاريخ قريب سيوفر الفرصة للاستفادة من النقاش الذي سيشعر فيه خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في "مونتريال" في نطاق المفاوضات التجارية المعروفة بجولة أوروغواي .

إن شعوب العالم ترنو إلى منظماتنا والامل يحدوها في قيام علاقات دولية تستند إلى الحق والعدل وتكافؤ الفرص بين الجميع . ذلك أن منظمة الأمم المتحدة والمبادئ

التي قامت عليها تبقى في النهاية الملاذ والامل المنعش في مستقبل مشرق للبشرية  
جمعا .

السيد يعقوب - خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه

لشرف عظيم لي ان اعرب للسيد الرئيس ، باسم وفد باكستان ، عن خالص تهانينا على  
انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ووفد بلادي يتطلع للعمل  
تحت قيادته لضمان نجاح هذه الدورة . فالقضايا العديدة المعقدة المدرجة على جدول  
اعمالها تتطلب صفات القيادة والمهارة الدبلوماسية والخبرة التي يتحلى بها الرئيس  
بلا منازع .

واسمحوا لي أيضا ان اعرب - من خلال الرئيس - عن عميق تقديرنا لسلفه السيد  
بيتر فلورين ، مساعد وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي ادار  
الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة باسملوب مثالي .

ويشعر وفد باكستان بالارتياح إذ تتاح له مناسبة أخرى كي يتقدم بتهانيه  
القلبية للأمين العام صاحب السعادة خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده الدؤوبه  
ومساعيه التي لا تكل ، عاما بعد عام ، للنهوض باهداف ومقاصد هذه المنظمة في تعزيز  
اسس السلم والامن في أنحاء المعمورة .

إن إيمانه بدور هذه المنظمة بوصفها أداة للسلم والامن الدوليين لم يتزعزع  
مطلقا . وما من تحد مهما كان حجمه أو صعوبته استطاع أن يقلل من عزيمته أو يؤدي به  
إلى الشك في قدرة الامم المتحدة على مواجهة ذلك التحدي . وثمار صبره ومصابرته  
واضحة جلية ، فهي تضع الامم المتحدة في قلب المسرح العالمي ، وهو مكانها الطبيعي ،  
وحيث بدأت الصراعات التي كانت تبدو معقدة للغاية ومستعصية على الحل تتحرك صوب  
الخلول عن طريق الجهود المباشرة أو غير المباشرة التي يبذلها الأمين العام .

وتبشر الدورة الثالثة والاربعون للجمعية بانها ستكون أكثر انتاجا وأكثر  
حيوية عما سبقها من دورات . فلقد حدثت تغييرات عميقة في الوضع العالمي ، ونحن على  
دراية تامة بما قدمته الامم المتحدة من إسهام في تحسين المناخ الدولي .



ولم يكن هناك من هو أكثر إدراكا لهذا الاتجاه الذي لقي ترحيبا إجماعيا من رئيسنا الراحل محمد ضياء الحق . لقد كان يعتزم الحضور بنفسه على رأس وفد باكستان ليشيد شخصيا بالأمين العام وبهذه المنظمة في عام كانت موجة السلم تتحرك فيه بقوة لتسيطر على نيران الصراعات والمجابهات في عالمنا هذا . ولكننا ، واحسرتاه ، فقدنا الرئيس ضياء الحق في حادث مأساوي قبل أن يتمكن من تحقيق رغبته تلك .

إننا إذا نظرنا حولنا فإننا نجد تحولا جذريا في الافتراض القائل بأن المشاكل السياسية يمكن حلها باستعمال القوة العسكرية . ونظامنا الدولي ذاته يضع أقوى العقبات في وجه المغامرات التي تستند إلى هذا الافتراض . والواقع ان ما تسببه الحروب من إنهاك وإرهاق يلازمان الصراعات التي طال أمدها قد قدم حافزا جديدا لصكوك الأمم المتحدة لحفظ السلم . وظهر انبعاث في الايمان بهذه المنظمة والتزام جديد بمقاصد الميثاق ومبادئه . وتظهر دلالات نرحب بها لدعم الأمم المتحدة من جانب المصادر القوية التي بوسعها أن تجعل المنظمة أداة حقيقية للسلم والامن الدوليين أو تحيلها إلى مجرد محفل مهمل للخطب الطنانة والمناقشات العقيمة . ولقد قال الأمين العام في أحد تقاريره السابقة ان من الأمور التي لا غنى عنها لحسن سير العمل في هذه المنظمة العالمية تحقيق ولو قدر يسير من التعاون بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ويبدو لنا أن هناك بداية للمسيرة نحو تحقيق ذلك النوع من التعاون الذي تصوّره الأمين العام بين الدولتين العظميين . فقد تحسن الوضع العالمي تحسنا كبيرا نتيجة لاجتماعات القمة الأربعة التي تمت بين الرئيس ريغان والأمين العام ميخائيل غورباتشوف . واستفادت الأمم المتحدة بالفعل من تخفيض حدة التوترات القائمة بين الدولتين العظميين .

ويعتبر توقيع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة الخاصة بالقضاء على قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى انجازا تاريخيا ينبغي للمجتمع الدولي أن يطرب عليه ويحتفل به . فهو يمثل بداية

تحرك كبير إلى الامام في الجهد الجماعي لتخليص كوكبنا من احتمالات القضاء عليه في محرقة نووية ولتخفيض الاسلحة التقليدية في كل أنحاء العالم ، ان لم يكن إزالتها تماما .

ويمكن أن يكون عامنا هذا عام جديرا بالذكر للأمم المتحدة . وبوسعنا جميعا ، والامين العام بوجه خاص ، أن نشعر بفخر مشروع للدور الهام الذي قامت به هذه المنظمة العالمية في الاسهام في الانسحاب السوفياتي من افغانستان ، وتحقيق الهدنة بين ايران والعراق ، والتسوية الآخذة في الظهور في ناميبيا ، بالإضافة إلى التطورات التي تبشر بخير في كمبوتشيا والصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وقبرص . ويحدوننا الأمل في أن لا يمضي وقت طويل دون أن تخضع أيضا مشكلة الشرق الأوسط ، التي تبدو معقدة لعملية السلم التي لا يمكن مقاومتها طويلا بعد أن أخذت ترسخ أقدامها نتيجة لهذه الانجازات .

ولئن كان يحق لنا أن نرحب بروح السلم الخفاقة التي أخذت تحلق فوق كوكبنا وأن نحتفل بها ، فإنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن الكثير من عمليات السلم التي يكمن تفاؤلنا في جذورها تستلزم عناية كبيرة ومستمرة من هذه الهيئة العالمية اذا أردنا تحقيق ما نصبو اليه من نتائج منها .

وفي المنطقة المجاورة لنا مباشرة أدى التوقيع على اتفاقات جنيف بشأن افغانستان إلى إرساء أسس السلم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب . وينتظر المجتمع الدولي كله بفارغ الصبر الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية بحلول ١٥ شباط/فبراير من العام المقبل . ونأمل في أن يتم هذا الانسحاب وفقا للجدول الزمني الموضوع في اتفاقات جنيف .

ولقد لاحظ الامين العام بحق في تقريره السنوي :

"إن إبرام اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل يعد خطوة كبرى في الجهد المبذول لتأمين حل سلمي للحالة المتعلقة بأفغانستان وتوفير أساس لممارسة الافغان جميعا لحقهم في تقرير المصير" . (A/43/1 ، ص ٢)

وينبغي لنا أن نسلم بأن اتفاقات جنيف التي تتناول الجوانب الخارجية بمسألة أفغانستان لم تؤد إلى إحلال السلم في ذلك البلد . فلا يزال الصراع الداخلي مستعرا فيه ، والملايين من الأفغان الذين لجأوا إلى باكستان وإيران لن يعودوا إلى ديارهم قبل إحلال السلم في بلدهم . لذلك لا بد من تحقيق تسوية سياسية شاملة لمشكلة أفغانستان . والعنصر الأساسي في هذه التسوية هو ممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير .

ولقد تأثرت باكستان بالغ التأثير بنتائج الصراع في أفغانستان وهي تستضيف أكثر من ثلاثة ملايين أفغاني لجأوا إلى أراضيها هربا من ذلك الصراع الوحشي الذي طال أمده في بلدهم . واضطلعنا بمهمة إيواء هؤلاء الضحايا من أبناء ذلك الشعب الباسل ، ووفرنا لهم المأوى والغذاء بمساعدة سخية من المجتمع الدولي ، محاولين بذلك الوفاء بالتزامنا الانساني تجاه هؤلاء الجيران الذين يثنون في محنتهم الاليمة . لذلك فإن الصراع لن ينتهي بالنسبة لهؤلاء اللاجئين ، وبالتالي بالنسبة لنا في باكستان . لأن معاناتهم ستظل تمثل معاناة لنا إلى أن تتغير الأحوال داخل أفغانستان وتسمح لهم بالعودة إلى وطنهم في أمان وبكرامة .

إننا ننتظر بفارغ الصبر الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان ، وبدء عملية الحوار فيما بين الأفغان أنفسهم من أجل انشاء حكومة مؤقتة ذات قاعسة عريضة . وهذا وحده هو الذي سيجعل بالامكان استعادة السلم وتمكين اللاجئين الأفغان من العودة إلى ديارهم وتمكين الشعب الأفغاني من ممارسة حقه المقدس في تقرير المصير .

وبعد أن فقد أكثر من مليون أفغاني أرواحهم ونزح أكثر من خمسة ملايين لاجئ أفغاني إلى باكستان وإيران ، فإن الأمر يتطلب بذل جهد كبير لاعادة توطین وتأهيل هؤلاء اللاجئين ولاعادة بناء بلدهم الذي مزقته الحرب . إننا نقدر تعيين الامير صدر الدين خان منسقا خاصا للأمم المتحدة للمساعدات الاقتصادية والانسانية التي تقدم إلى شعب أفغانستان ونحن على ثقة بأن هذا المعنى الانساني لن تستغله الأطراف المعنية لخدمة أغراض سياسية .

ومن دواعي القلق البالغ لنا أن حدودنا ومجالنا الجوي تعرّضا للانتهاك مرارا وتكرارا . وقد استمرت عمليات الانتهاك تلك حتى بعد توقيع اتفاقات جنيف . وفي مناسبات عديدة توغلت الطائرات المغيرة في مجالنا الجوي لاعماق أبعد من أي وقت مضى . وبلغ عدد حالات الانتهاك جوا وبراً التي سجلت منذ دخول اتفاقات جنيف حيز التنفيذ ٢٨٧ حالة سببت مقتل ٤٠ شخصا واصابة ١١٤ شخصا بجراح .

وقد صاحب عمليات العدوان المسلح تلك أعمال هدامة وارهابية واسعة النطاق . ووفقا لاحصاء سنوي بعنوان "أنماط الارهاب العالمي عام ١٩٨٧" زادت حوادث الارهاب الدولي في العام الماضي بنسبة ٧ في المائة . وتعزى معظم هذه الزيادة إلى الهجمات التي حدثت في باكستان على يد عملاء نظام كابول الذي يسانده السوفييات . وقد تم في العام الماضي وحده شن ٢٥٩ هجوما في داخل الاراضي الباكستانية مما أدى إلى مقتل ٢٦٤ شخصا واصابة ١٠٦٩ شخصا بجراح . ومنذ دخول اتفاقات جنيف في حيز النفاذ حدث ما يقرب من ٧٠ عملية أخرى من العمليات الهدامة والتخريبية أسفرت عن مقتل ٧٤ من السكان الابرياء واصابة ٥٥ شخصا آخر بجراح .

ان لنا مصلحة حيوية في اقرار السلم واستعادة الاوضاع الطبيعية في افغانستان . واذا ما تمت استعادة السلم في نهاية المطاف فسيرجع ذلك الى اسباب عديدة من أهمها ارادة شعب باكستان وقدرته على مقاومة العدوان الاجنبي ، كما كان للأمم المتحدة دور هام في وضع حد لهذا النزاع ، وكذلك الدور المؤيد الذي اضطلعت به منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والولايات المتحدة الامريكية في ظل حكومة الرئيس ريغان . ولنعترف أيضا بالمساهمة الجسورة البناءة للأمين العام غورباتشوف في الابرام الناجح لاتفاقات جنيف ولنرحب بها عبر الولايات التي أسفر عنها نزاع وحشي وقاس .

لقد وقَّعت باكستان على الاتفاقات بحسن نية وهي ملتزمة بتنفيذها وقد ذكرت بعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في افغانستان وباكستان في تقريرها الذي أعدته بعد أن قامت بزيارات تفتيش عديدة ، أنه لم يتم التوصل الى أية دلائل على انتهاك باكستان لاتفاقية جنيف .

وتمهد اتفاقات جنيف الطريق أمام تحقيق تسوية شاملة للحالة المعقدة في افغانستان . وبالتالي ، ستظلع الأمم المتحدة بدور متواصل في الحالة الراهنة حتى يتم تنفيذ الاتفاقات على نحو كامل وتنسحب القوات الأجنبية ، وحتى يؤدي الحوار بين الافغانيين الى إقامة حكومة مؤقتة ذات قاعدة عريضة . حينئذ سيتمكن اللاجئين الافغان من العودة الى بلادهم ، وسيتمكن شعب افغانستان بأسره من تقرير مصيره بحرية .

ونشعر بسعادة بالغة اذ حظيت الدعوة الموجهة الى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة في افغانستان وفقا للتعاهم الذي توصلت اليه الاطراف الموقعة على اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل من هذا العام بتأييد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في نيقوسيا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب للأمين العام وممثله الخاص ، السيد ديبغو كوردوفيس الذي يشغل منصب وزير خارجية اكوادور الآن عن عميق امتناننا لاسهامهما في صياغة صكوك جنيف ولصبرهما ومهارتهما التي ضمنت توقيع كل الاطراف المعنية على هذه الاتفاقات في نيسان/ابريل الماضي .

كما أن باكستان شاركت عن كسب ، من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي ، في تعزيز عملية السلم بين ايران والعراق بعد حرب طويلة جلبت الكثير من الدمار والموت . ولذا فإننا نشارك اليوم في الترحيب بالنجاح العظيم الذي حققه الامين العام بالتوصل الى وقف اطلاق النار الذي نأمل أن يمهد السبيل أمام تسوية سلمية شاملة تفتح صفحة جديدة في علاقات الصداقة والتعاون الاخوي بين هذين البلدين ، فقد كانت باكستان تشعر بقلق عميق ازاء ذلك النزاع . وكما هو الحال بالنسبة لافغانستان فإننا بالاضافة الى جوارنا الجغرافي لايران والعراق نرتبط بهما تاريخيا وروحيا وثقافيا بأوثق اواصر الصداقة .

لقد كان دور الامين العام ومجلس الامن في التوصل الى وقف الاعمال الحربية في النزاع الايراني - العراقي عنصرا حاسما . وقد أثبت أن العمل المتضافر الذي يقوم به أعضاء المجلس أتاح له امكانية الاضطلاع على نحو فعال بالمسؤولية المناطة به بموجب الميثاق . ونحن نوافق على ما جاء في التقرير السنوي للامين العام من أن هناك أمرين أساسيين لا بد منهما لمواصلة النجاح في تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) وهما اقتناع الاطراف المتنازعة بأن السلم الحقيقي سيتيح فرصة للتقدم وإعادة التعمير لا يمكن لاية هدنة غير حقيقية أن تتيحها ، والاستمرار في ممارسة نفوذ المجتمع الدولي وبصفة خاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بغية التوصل الى حل عادل ودائم .

لقد كان النزاع الذي أوشك الآن على الانتهاء لحسن الحظ بين ايران والعراق بعد أن دام ثماني سنوات مأساة قصيرة الامد اذا ما قورن بالنزاع العربي الاسرائيلي الذي عصف بالشرق الاوسط لاكثر من أربعين عاما . وخلال هذه الفترة ، أبدت النساء والاطفال في فلسطين شجاعة وإصرارا فائقين للإبقاء على شعلة الحرية . ولم يطفئ هذه الشعلة استخدام اسرائيل للقوة بأبشع صورة . إن شعب فلسطين يعيش حالة ثورة مستمرة ولا يمكن لاسرائيل أن تحلم بالعيش في سلم مادامت تحرم هذا الشعب من أمانيه المشروعة .

إن الطور الأخير للانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر الماضي مازال مستمرا بلا هوادة . وما لم يتم احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة روحا ونصا سيبقى السلم في الشرق الأوسط بعيد المنال في المستقبل كما كان في الماضي . وشعب باكستان يلتزم التزاما عميقا بقضية حرية فلسطين ، وهو التزام قديم قدم باكستان نفسها . سنبقى متمسكين بقضية فلسطين وسنعمل دون كلل من أجل استعادة الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

وإن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، أمر ضروري لاستتباب السلم في تلك الأرض العريقة . ونحن نحث على عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بغية تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط .

ويحدونا أمل خالص في أن الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة التي تشهد تسوية عدد كبير من النزاعات الإقليمية ستشهد أيضا تقدما سريعا صوب حسم مسألة الشرق الأوسط التي تعد من أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة والتي لم يتم حلها بعد .

وهناك تحرك ملموس صوب الحل السلمي للنزاعات الإقليمية اعتبارا من كمبوتشيا وحتى الصحراء الغربية وناميبيا .

ونحن نأمل أن تنسحب القوات الفيتنامية على الفور من كمبوتشيا ، وأن يتباح للشعب في ذلك البلد الذي عانى الكثير أن يقرر مصيره دون أي تدخل أو ضغط خارجي كما هو الحال بالنسبة لشعب أفغانستان . ونأمل أيضا أن تقوم الأمم المتحدة بحسم هذه المسألة الحيوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالمساعدة والتأييد من جانب جميع الدول المحبة للسلم .

ونرحب بدلائل التقدم المحرز صوب حسم المشاكل السياسية في ناميبيا وسائر أنحاء الجنوب الأفريقي . وتلتزم باكستان باستقلال ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية

لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الناميبي ، وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للشعب الناميبي حتى يحقق استقلاله وسيادته .

كما تلتزم باكستان باستئصال نظام الفصل العنصري البغيض من جنوب افريقيا .

ويكمن التزامنا بالنهوض "بكرامة الفرد وقيمه" في تمسكنا بميثاق الامم المتحدة .

ولا يمكن السماح باستمرار السياسات والممارسات اللاإنسانية التي يطبقها نظام بريتوريا وأعمال العدوان التي يشنها على دول خط المواجهة .



ونحن نحیی نلسون مانديلا ذلك المحارب الصامد ضد الفصل العنصري ، ونطالب بوضع نهاية عاجلة لسنجه الطويل ، الذي لم يقض على روحه أو يضعف من عزمه .  
كما نرحب بدلائل التحرك نحو تسوية سلمية لمشاكل منطقة أمريكا الوسطى .  
وان اتفاق غواتيمالا للسلام الذي تم في العام الماضي بمبادرة من الرئيس أوسكار أرياس سانثيز رئيس كوستاريكا ، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لمجموعة الكونتادورا ومجموعة الدعم ، تبشر بآمال لإقامة السلام والاستقرار في ذلك الاقليم .  
ونأمل أن تؤدي عودة السلام إلى منطقتنا من العالم وفي الخليج إلى تحسين علاقاتنا مع الهند . ونحن نعلق أهمية خاصة على هذا الامر ، وإن كنا نعمل من أجل السلام والتعاون الودي مع كل جيراننا ، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وقد اتخذنا عددا من المبادرات توضح رغبتنا في قيام علاقات حسن جوار والتعاون مع الهند ، على أساس المصالح المتبادلة والمساواة في السيادة .

ومما يبسر إلى حد كبير تنمية علاقات الصداقة بين باكستان والهند حسم النزاع حول جامو وكشمير ، الذي لا يزال يشكل عقبة أمام عملية عودة العلاقات الثنائية إلى حالتها الطبيعية . وسوف نواصل السعي إلى التسوية السلمية لهذه المشكلة وفقا لاتفاق سلا وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .  
ويبشر رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بآمال عريضة لاقليمنا . وأفضل ما يضمن السلم والاستقرار هو التعاون المخطط من قِبَل كل أعضاء الرابطة معا . وسيكون التعاون والعمل المشترك فعالين بشكل خاص في حالات الكوارث الطبيعية ، مثل تلك التي حاقت ، لسوء الطالع بينفلاديش في الماضي القريب .

ونحن نشعر بأعمق التعاطف المقرون ببالح الاهتمام بأخوتنا في بينفلاديش للخسارة الفادحة في الارواح والممتلكات التي نجمت عن الفيضانات التي وقعت مؤخرا ، والتي أغرقت الجزء الأكبر من الريف والاراضي الزراعية . وبالفعل ، تقرر في اجتماع القمة الثالث لرابطة بلدان جنوب آسيا للتعاون الاقليمي المنعقد في كاتماندو أن

نقوم بدراسة لكل التدابير الاقليمية اللازمة لحماية بيئتنا ، واتقاء الكوارث الطبيعية . ونحن مقتنعون بأن الإجراء الذي جاء في إبانه والجهود المتناسقة التي بذلتها البلدان الاعضاء وفقا لهذا القرار يمكن أن تسهم بفعالية في منع تكرار حدوث هذه الكوارث الطبيعية .

ان الحوار الجاري بين الدولتين العظميين بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح قد أدى إلى نتائج هامة . ونحن نأمل أن تبرم في أقرب وقت معاهدة بشأن خفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، كما نرحب بالجهود الجارية لوضع تدابير بناء الثقة بين الحلفين العسكريين الرئيسيين وخفض قواتهما التقليدية .

ان المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين حول نزع السلاح ، وإن كانت هامة ، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف . ومنذ ثلاثة أشهر ناقشت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المسائل التي تؤثر ليس فقط على مسألة السلم والامن ، بل وعلى خطر الإبادة النووية الذي يهدد الجنس البشري . وقد أكد كل المشتركين تقريبا العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والامن والتنمية ، وحشوا على تنشيط عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف . ولئن كان هناك اختلاف حول بعض المسائل ، إلا أن المناقشة كشفت عن وجود اتفاق بشأن موضوعات كثيرة هامة ، وظهور توافق في الرأي حول عدد آخر .

وعلى عاتق المجتمع الدولي الآن مسؤولية المحافظة على المكاسب الناجمة عن الدورة الاستثنائية ، واتخاذها أساسا لمزيد من العمل بغيرية تعزيز أهداف نزع السلاح العام والكامل . وهناك في هذا السياق حاجة ملحة لهذه التدابير ، مثل وضع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، وحظر التجارب النووية حظرا شاملا ، وتوسيع ضمانات الامن لتشمل الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ، ووقف تطوير الاسلحة النووية ، وحظر إدخال أنظمة أسلحة جديدة ، سواء كانت برية أو بحرية ، ومنع سباق الاسلحة في الفضاء الخارجي .

وتشعر باكستان بقلق عميق إزاء احتمالات الانتشار النووي في جنوب آسيا ، وإدخال الأسلحة المتقدمة المعقدة وأنظمة نقلها في منطقتنا . ومن بين هذه الأمور تكديس المواد الانشطارية ، وحيازة الفواصات النووية ، وكذلك إنتاج الأسلحة القاتلة محليا ، مثل صواريخ أرض أرض البعيدة المدى التي من شأنها أن تقلب ميزان القوى الإقليمية .

وقد قدمت باكستان مقترحات عديدة في مجال نزع السلاح النووي والأسلحة التقليدية بغية اتقاء أخطار الانتشار النووي وسباق التسلح المدمر في اقليمنا . ونحن مقتنعون بأنه ، في سعينا إلى نزع السلاح العام والكامل ، تبشر النهج الإقليمية لتحقيق نزع السلاح بوعود متزايدة ، ويمكنها أن تسهم بفعالية في تحقيق هذا الهدف . وتلتزم التزاما كاملا بهذا النهج ، الذي نعتقد أنه النهج الوحيد الممكن في منطقة ذات تاريخ طويل من التوترات والنزاعات . وتهدف مقترحاتنا ، سواء في السياق الشائئ أو في السياق الإقليمي ، إلى تبييد انعدام الثقة ، والشكوك في نوايا الآخرين وقدراتهم ، وتهيئة المناخ للنوايا الطيبة والتفاهم ، وهي أمور ضرورية لتعزيز رفاهية شعوبنا .

ولا يزال الموقف الاقتصادي الدولي مصدر قلق شديد ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وتبدو الثمانينات وكأنها كانت عقدا ضائعا بالنسبة للتنمية ، فلا يزال الجوع والمرض والفقر متفشية في قارات بأكملها ، وقد انخفضت مستويات المعيشة في كثير من البلدان الفقيرة انخفاضاً مثيراً بالإضافة إلى تفاقم مشكلة مديونيتها بمرور الزمن .

ومن المهم البحث عن حلول منسقة للمشاكل الاقتصادية الدولية . ونحن نحتاج إلى تقييم دقيق لنتائج جهود الأمم المتحدة في هذا المجال ، حتى يمكن تطوير نهج جديد متفق عليه على المستوى المتعدد الاطراف ، وتنشيط النمو والتنمية ومواجهة مشاكل البلدان النامية ، بما فيها مسائل التجارة ، والتمويل ، والديون ، والاصلاح النقدي .

ويؤكد التكافل المتنامي للاقتصاد العالمي الحاجة البالغة إلى إيجاد منظور طويل الأجل للتعاون الاقتصادي الدولي . ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تدعو إلى الشروع في عملية شاملة لإعداد استراتيجية دولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية ، واقتراح مجموعة السبعة والسبعين لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بحلول عام ١٩٩٠ لتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية .

ان التعاون بين الدولتين العظميين ، الذي كان له أثر فعال في وضع أسس عملية نزع السلاح الهامة ، سيكون له أثره بلا شك في الأدوار التي يؤديانها في الأمم المتحدة . وفي موقف جديد من الأمم المتحدة يبشر بالخير ، خصها الأمين العام غورباتشوف بالثناء ، وقرر الاتحاد السوفياتي أن يدفع أنصبة المتأخرة في نفقات قوات المنظمة لحفظ السلام . وهناك دلائل على قيام الولايات المتحدة بإعادة نظر مماثلة في سياستها بشأن دفع المتأخرات عليها لميزانية الأمم المتحدة .

ومن الأمور التي لا غنى عنها تقديم الدعم المالي للأمم المتحدة في هذه السنة الحرجة . وفي الحقيقة ، فإن حرمان المنظمة من الموارد الضرورية لها سيكون أمرا مؤسفا لأنه سيعوق الجهود التي تبذلها ويحرمها من فرصة إنجاز مقاصدها وأهدافها في وقت تستعد فيه لإنجاز مهام هامة من أجل السلم من شأنها أن تعيد ثقة الانسانية بها .

ومن الأمور التي تبشر بالخير أن القوتين العظميين ، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والدول الاعضاء في الامم المتحدة بصفة عامة ، كلها ترغب في تعزيز الامم المتحدة في اعقاب فترة عصيبة نتجت عن تنازع القوتين العظميين . وتعزى أوجه النجاح التي حققتها الامم المتحدة مؤخرا في معالجة النزاعات الاقليمية إلى حد كبير إلى عملية الحوار التي بدأت بين القوتين العظميين ، بل وأيضا إلى تقارب وجهات نظرهما بشأن قضايا معينة .

ان احتمالات تحقيق السلم في أجزاء كثيرة من العالم ، وعلى الأخص في أفغانستان ، والجنوب الافريقي ، والمحراء الغربية ، وكمبوتشيا ، ومنطقة الخليج قد أضفت مصداقية لم يسبق لها نظير على منظومة الامم المتحدة ودورها في المستقبل من حيث تعزيز السلم والامن الدوليين .

وهناك وعي جديد بأن الامم المتحدة هي أنسب أداة لتحقيق المشاركة الدولية السليمة في السلم والتقدم . فهي المحفل الوحيد الذي يمكن أن تمتزج عن طريقه الموارد المعنوية ، والفكرية ، والسياسية ، والثقافية والعلمية لجميع الدول من أجل خدمة الانسانية . وقد ذكر الأمين العام في تقريره السنوي :

"ان تعددية الاطراف قد أثبتت انها أقدر من أي من بدائلها على بث

الثقة وتحقيق نتائج . لقد شهد الملايين في أنحاء العالم بيانا مشجعا

لامكانيات المنظمة وسلامة ما يعلّقونه عليها من آمال" . (A/43/1 ، ص ٢)

ان هناك من الاسباب ما يجعلنا ننظر إلى المستقبل بثقة وأمل في نهاية عقد

اتسم بالنزاع والاضطراب العنيف وخيّم على سمائه سحب الاستهتار بالمُثل واليأس .

السيد اليمان - جينمن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بعد مرور فترة من الوقت نظر فيها كثيرون إلى الأمم المتحدة بوصفها منظومة لا تؤدي إلا دورا هامشيا في مواجهة القضايا الكبيرة التي تسود العالم ، أثبتت الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي عكس هذه النظرة تماما . فالمنظومة يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في تسوية النزاعات الدولية الجسيمة . وبالتحديد ، فإن الأمم المتحدة قدمت مساهمات في غاية الأهمية ، بالتعاون مع مختلف الأطراف ، لإنهاء حربين فاجعتين دمويتين استمرت لعدة سنوات في أفغانستان وبين العراق وإيران .

وقد أسفرت الجهود الشاقة والمضنية التي بذلها الأمين العام وممثله الشخصي فيما يتعلق بأفغانستان عن إبرام اتفاقات جنيف في نيسان/أبريل ، وفي آب/أغسطس ، وافقت إيران والعراق أخيرا على وقف إطلاق النار على أساس قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٨) وذلك بعد سنوات من الدبلوماسية الحصيفة التي بذلها الأمين العام والمجلس . ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله بطبيعة الحال ، ولكن الأسي القوية للتبكير بإنهاء هذه النزاعات الدولية قد تم ارساؤها بالفعل .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة كي أشيد إشادة خاصة بالأمين العام لجهوده الدبلوماسية التي اتسمت بالمهارة والهدوء ، كما أشيد كذلك بأولئك العسكريين الذين تطوعوا في إنكار للذات من مختلف البلدان كي يخدموا في هاتين المنطقتين كمراقبين للأمم المتحدة .

وفي إمكان الأمم المتحدة والأمين العام أن يؤديا أيضا ، وبدرجات متفاوتة ، أدوارا هامة في إيجاد حلول شاملة وعادلة ودائمة لنزاعات اقليمية أخرى في قبرص ، وكمبوتشيا ، والجنوب الافريقي ، والنزاع العربي الإسرائيلي ، ولبنان ، والمحرقاء الغربية ، وأمريكا الوسطى . وفي حين أنه لا غنى عن توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية لإيجاد الحلول السلمية ، فإن وساطة الأمم المتحدة المحايدة تشكل عنصرا أساسيا لمساعدة هذه الأطراف على التغلب على أوجه الخلاف بينها وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها . ويجب على جميع الدول الاعضاء أن تؤيد مثل هذه الجهود .

وترحب حكومتني بعودة الثقة في تعددية الاطراف ، وهو امر يشهد بالوعي المتزايد بأن النزاعات الاقليمية تؤثر فينا جميعا ، وأن الامر يتطلب بالتالي إيجاد الحلول التي توافق عليها جميع الاطراف .

وإذا ما وضعنا هذه المنجزات الهامة في الاعتبار ، فإننا لا نكاد نصدق أن الأمم المتحدة تكافح في الوقت نفسه على الصعيد المالي ؛ ولكن الحقيقة هي أن هذه المنظمة مهددة بسبب امتناع دول أعضاء عن تقديم المساهمات المقررة عليها .

ومن الواضح أن الوقت قد حان لأن تفي جميع الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية تجاه هذه المنظمة . وليس ذلك مجرد التزام بموجب الميثاق ، وإنما هو أيضا ، كما تبين عمليا مؤخرا ، أمر يخدم بوضوح مصالح جميع الدول الاعضاء ، فرادى وفي مجموعها ، إذ يعزز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها . وفي حين أن التصريجات التي تنطوي على التأييد السياسي هامة ، إلا أنها يجب أن يتبعها الآن العمل الضروري من جانب الدول الاعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها المالية . ونحن نرحب في هذا السياق بالخطوات الاولى التي اتخذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، فإن هذه المنظومة يجب أن تعمل بكفاءة ومنطق رشيد . وقد أسفرت عملية الاصلاح التي تقررت منذ سنتين عن تقدم كبير ، ويعزى ذلك بالتحديد إلى أعمال المتابعة التي اضطلع بها الأمين العام .

بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال إلى حد كبير فيما يتعلق بالدراسة التي أجرتها الدول الاعضاء حول الهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وتعتقد الدانمرك أن من الضروري تجديد الجهود لإنجاز الاملاحة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من أجل النهوض بفعالية الأمم المتحدة ، ومن ثم تعزيز عملها في هذين المجالين .

ان الحالة الدولية التي نواجهها اليوم حافلة بمؤشرات الامل والخير ، وبالانجازات الهامة أيضا في بعض الحالات . بيد أن من الخطأ الزعم ضمنا بأن جميع أوجه اختلاف النظر بين الشرق والغرب ، حول جميع القضايا المعلقة بينهما قد اختفت

خلال السنة الماضية ، فهذا أمر لا يزال بعيدا عن التحقيق . غير أنه حتى في هذا المجال ، فإننا شاهدنا تطورات ونتائج تدعونا إلى الاعتقاد بأن مجتمع الأمم يسير في الطريق الصحيح نحو معالجة الكثير من المشاكل المعلقة .

ان الانجاز الذي حققه الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف في اجتماع القمة الذي عقد في موسكو ، حيث تم لأول مرة في التاريخ إبرام اتفاق بشأن إزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية ، كان بمثابة رسالة أمل موجبة لشعوب العالم كله .

ولا شك في أن الحوار المنتظم والبناء على أعلى المستويات يعتبر عاملا ايجابيا في حد ذاته ويشجعنا أعظم تشجيع .

ومن الأمثلة الأخرى على تحسن العلاقات الدولية ذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه لإنهاء الاحتلال المفجع لافغانستان .



هذه مجرد أمثلة ، وإن كانت بالغة الأهمية . وأعتقد بلا حرج أن التطورات لن تتوقف هنا ، وأن عملية تحسين العلاقات بين الشرق والغرب سوف تستمر ، وأن الجانبين يعرفان جدول الأعمال الذي ينتظرنا ، وأن هناك استعدادا للتحرك إلى الأمام . ونحن ندرك أن الكشيريين من شركائنا في الشرق منغمسون إلى حد كبير في عملية إحداث تغييرات جذرية في مجتمعاتهم . ونحن نتابع جهودهم باهتمام ، ونأمل أن تفيد هذه الجهود ، إذا كتب لها النجاح ، في تقليل حدة التوتر وزيادة التفاهم والتعاون فيما بين البلدان في الشرق والغرب على السواء . بيد أننا ينبغي أن نواصل العمل فيما بيننا .

إن الانتهاء المبكر لاجتماع المتابعة في فيينا التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى نتيجة متوازنة ومثمرة سيشكل إسهما كبيرا في توطيد تحسين العلاقات بين الشرق والغرب في أوروبا . كذلك فإن الاختتام الناجح لاجتماع فيينا سيمهد طريق المفاوضات بين الشرق والغرب حول الاستقرار التقليدي ، كما سيفتح آفاقا لإحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان ، وهو أمر ذو أهمية مباشرة بالنسبة لعامة الناس في أوروبا كلها .

ويشجع المناخ السياسي السائد في العالم احتمالات تحقيق تقدم كبير في المفاوضات بشأن نزع السلاح . وعلى ضوء هذه الخلفية ، نأسف إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . بيد أن من الخطأ أن نحكم على الدورة بالفشل . فقد جرت المناقشات والمفاوضات في مناخ إيجابي تعاوني ، وأُنجز عمل قيم أثناء الدورة . وقد نجحت الدورة في تقليل أوجه الخلاف والتوصل إلى نقاط التقاء جديدة لتوافق الآراء بشأن العديد من المسائل .

ومن مهام هذه الدورة للجمعية العامة الاعتراف بالتقدم المحرز في مجالات معينة وتأكيد ، واستمرار الضغط والتشجيع بغية تحقيق المزيد من الاتفاق في مجال نزع السلاح . وينبغي أن نسعى جاهدين من أجل الحفاظ على الثقة في النظام التفاوضي المتعدد الأطراف .

ولقد كثرت النداءات على مر السنين من أجل حظر الاسلحة الكيميائية . ونحن نقدر التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح . وإن الاستخدام البغيض للأسلحة الكيميائية قد زاد من إلحاح مهمة التوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية عالمية لحظر تلك الاسلحة . وينبغي أن تقوم جميع الاطراف بدور نشط في المفاوضات صوب تحقيق تلك الغاية . لقد وقّعت الدانمرك على بروتوكول عام ١٩٢٥ دون شروط . ونحن لا نملك أي أسلحة كيميائية ، ولا نريد هذه الاسلحة . هذه هي سياستنا على الدوام ، وقد أعلنناها بكل صراحة . وسيكون من دلائل الثقة ، وبعلامة سياسية بارزة هامة ، أن تعلن جميع البلدان عن سياساتها إزاء الاسلحة الكيميائية وعما إذا كانت تمتلك هذه الاسلحة أم لا .

ونحن ننوه بالنداء الذي وجهه بالأمس رئيس الولايات المتحدة في بيانه لعقد مؤتمر دولي لبحث التدابير التي يمكن أن تسهم في منع استخدام الاسلحة الكيميائية باعتباره مبادرة هامة ، تتسم بجاذبية خاصة في ضوء الاستخدام الغطيح للأسلحة الكيميائية الذي شهدناه في حرب الخليج - وهو استخدام لا يمكن أن يكون له أي مبرر على الإطلاق ، ونحن ندينه بكل قوة .

إن معاهدة عدم الانتشار لاتزال تشكل واحدا من أهم اتفاقات تحديد الاسلحة التي عقدت حتى الآن . وقد أسهمت إسهاما هاما في تحقيق الاستقرار العالمي منذ بدء سريانها قبل عشرين سنة . بيد أن التقارير عن الطموحات النووية لبعض البلدان في شتى بقاع العالم تشير أشد القلق . فلا ينبغي مطلقا أن يصبح الخيار النووي حلا جذابا لاحتياجات الأمن المتوخاة . ولا بد من مقاومة الشك والريبة بالانفتاح والثقة ، التي يمثل نظام عدم الانتشار جزءا هاما في بنائها . لذلك فإننا نحث جميع الدول غير المنظمة حاليا الى معاهدة عدم الانتشار أن تنضم اليها .

وقد تجلى بوضوح في السنوات الاخيرة قلق متزايد إزاء مسألة نزع السلاح التقليدي المعقدة . وتحمل جميع الدول مسؤولية مباشرة في هذا المضمار ، وينبغي أن تكون مسألة نزع السلاح التقليدي في مقدمة مواضيع المناقشة المتعددة الاطراف بشأن

نزع السلاح في الأمم المتحدة ، لأن هذا من شأنه أن يحفز ويدعم الجهود والمفاوضات على الصعيد الاقليمي .

وهناك بين الصراعات الاقليمية منطقة تعاني من التوتر والعنف المسلح على نحو خاص ، هي منطقة الشرق الاوسط . بيد أننا شهدنا أخيراً بدء الاستعاضة بالحوار عن المواجهة المسلحة فيما يتعلق بما يمكن اعتباره أكثر الصراعات وحشية في زماننا . وتؤيد الدانمرك على نحو دائم جهود الأمم المتحدة لوضع حد للحرب بين إيران والعراق ، وقد شعرنا بالاعتباط عندما أصبح من الواضح أن إنهاء الأعمال العدائية لم يعد أملاً بعيداً ، بل واقعا ميسورا .

ومن المفهوم أن ثماني سنوات من الحرب لا تساعد على ايجاد مناخ من الثقة المتبادلة يؤدي الى التسوية السلمية للنزاع . إن الطريق الى الاستقرار الدائم قد يكون طويلاً وشاقاً ، بيد أننا ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لتمهيده وتقصيله . فالسلم والامن لن يجلبا نفعاً هائلاً لشعبي إيران والعراق فحسب ، بل سيجعلان العالم مكاناً أكثر أمناً للعيش .

واتعهد بتقديم تأييدنا الكامل للأمين العام وممثلته الخاص السفير الياسون في جهودهما المقبلة بصدد هذا الصراع . وإن اشترك الدانمرك في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ليشهد على التزامنا بالاسهام في الحل السلمي . ومما يثير القلق العميق للمجتمع الدولي أن السلاح ، في أعقاب الحرب ، قد تحول ضد المدنيين الاكراد . ولا يدل على هذه الوحشية مجرد وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في بلد مجاور فحسب ، بل تدلل عليها أيضاً التقارير الموثوق بها التي تلقيناها عن استخدام الاسلحة الكيميائية . هذا عمل حقير . إن استخدام الاسلحة غير الشرعية وانتهاكات حقوق الانسان ليست بالامور الداخلية ، وإنما هي مدعاة للقلق المشروع من جانب المجتمع الدولي .

وفي الصراع العربي الاسرائيلي ، من المؤسف أن الحوار لم يحل محل المواجهة . إن مناخ العنف وعدم الثقة المتبادل يحول دون ايجاد بيئة من الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها من أجل الدفع قدماً بالمفاوضات بين الاطراف . وإن

الاحداث الفاجعة في الاراضي التي تحتلها اسرائيل لتثبت صحة ذلك بجلاء . ونحن نناشد جميع الاطراف أن تمارس ضبط النفس . أما تدابير القمع التي تمارسها القسوات الاسرائيلية فإنها لا تتفق والقانون الدولي ، وينبغي أن تتوقف .

إن اعلان ٣١ تموز/يوليه الصادر عن جلالة الملك حسين ، والذي مفاده أن الاردن لم تعد تطالب بالسيادة على الضفة الغربية قد أوجد حالة جديدة . وإنني أناشد جميع الاطراف أن تمارس الاعتدال وألا تتخذ سوى الخطوات التي من شأنها تعزيز قضية السلم .

وإن عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة يبدو في الواقع في الوقت الحالي أنه الطريق الوحيد لايجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع .

وفي لبنان ، أدى إنعدام الثقة المتبادل الى عواقب وبيلة من حيث شيوع الاضطرابات والحرب الأهلية والمعاناة الانسانية . وقد أدت الازمة الدستورية حول انتخاب الرئيس الجديد الى إبراز المشاكل ، ونحن نناشد جميع الاطراف ممارسة ضبط النفس والتحلي بحسن النية لانقاذ وجود لبنان ذاته .

ومن الواضح أن الحالة الخطيرة السائدة الآن في الجنوب الأفريقي هي إلى حد كبير نتيجة لسياسة جنوب أفريقيا . فقد قامت جنوب أفريقيا من خلال أعمال زعزعة الاستقرار التي تتمثل في الاعتداء العسكري ، والضغط الاقتصادي والتأييد المباشر للحركات المسلحة المتمردة في البلدان المجاورة ، بتقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشدة في المنطقة ، مما أثر تأثيراً ضاراً على الحياة اليومية لملايين البشر .

وفي جنوب أفريقيا ذاتها لاتزال سياسة الفصل العنصري البغيض مستمرة دون أية تعديلات جوهرية مرتقبة . ولا يزال الفصل العنصري يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الأساسية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهناك آلاف كثيرة في غياهب السجون بسبب الجرائم السياسية ، وآخرون اضطروا إلى أن يلبسوا بالفرار طلباً للمأوى في الخارج ، بينما يستمر تدهور الحالة بالنسبة للملايين من ضحايا الفصل العنصري الذين ظلوا في جنوب أفريقيا . وهناك حاجة ملحة لإجراء حوار وطني حقيقي في جنوب أفريقيا على نحو يتجاوز اللون والسياسة والدين . وغني عن القول إنه يتعين على هذه المنظمة أن تفكر ملياً وتتصرف في المشاغل العميقة للمجتمع الدولي برمته وسخطه إزاء استمرار هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية التي يرتكبها الآن نظام الفصل العنصري . إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، وإنما ينبغي إزالته تماماً .

وفي ناميبيا ، لا يزال الاحتلال غير المشروع وقمع السكان مستمرين . وقد طال انتظار استقلال ناميبيا وينبغي أن يتحقق بجميع الوسائل السلمية . وقد وضعت المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة ، وأنغولا ، وكوبا ، وجنوب أفريقيا الأساس لبعض الأمل في أن تسحب حكومة جنوب أفريقيا قواتها من ناميبيا ، وأن ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويحدو الدانمرك الأمل في أن تتمكن المفاوضات من وقف التدخلات العسكرية من جانب قوات جنوب أفريقيا داخل أنغولا حتى يتسنى استتباب السلم في أنغولا .

لقد أيدت الحكومة الدانمركية بنشاط طوال سنوات عديدة الكفاح ضد الفصل العنصري وقدمت المساعدة لبلدان الجنوب الافريقي في جهودها الإنمائية . وريشما يقوم مجلس الامن بفرض الجزاءات الإلزامية ، اتخذت الحكومة الدانمركية تدابير انفرادية من أجل إنهاء التجارة مع جنوب افريقيا وناميبيا والحد من علاقاتها الاخرى مع جنوب افريقيا الى أدنى مستوى ممكن . وتشارك دبلوماسيتنا في جهود منهجية لتشجيع بلدان أخرى على زيادة إسهامها في الضغوط الدولية الاكثر فعالية والمعززة لمناهضة الفصل العنصري .

وفي آذار/مارس من هذه السنة ، اعتمدت الدانمرك وشركاؤها من بلدان الشمال برنامج عمل منقح لمناهضة الفصل العنصري . ويدعو البرنامج الى مزيد من المساعدة للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا من أجل تخفيف آثار زعزعة الاستقرار ، وتعزيز قدرتها على المقاومة ، وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا .

والكثير من البلدان في الجنوب الافريقي تعد من البلدان الاساسية المثلثية للمساعدة الإنمائية الدانمركية على الصعيد الثنائي والاقليمي أيضا من خلال مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وتتجه جهودنا المشتركة كلها صوب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية . ويعد هذا التطور أيضا ذا أهمية عظيمة لتمكين هذه البلدان من معالجة مشكلاتها الخاصة في المنطقة التي خلقها الفصل العنصري ، مثل الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية .

وترحب حكومتي بالاختتام الناجح لمحادثات افغانستان بالتوقيع على اتفاقات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ، مما يمهّد الطريق لانسحاب القوات السوفياتية بعد أكثر من ثماني سنوات من الاحتلال . ونحن نهنئ الأمين العام وممثله الشخصي على نجاح جهودهم الدؤوبة والماهرة ، ونشيد بباكستان لاستعدادها لقبول الملايين من اللاجئين الافغان على مدى السنوات السابقة . وتمثل هذه الاتفاقات خطوة هامة نحو حل الازمة الافغانية . ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الى تسوية سياسية شاملة ، تتضمن العودة الطوعية للاجئين وتوفير الفرمة للشعب الافغاني لممارسة حقه في تقرير المصير ، وإعادة إقامة

افغانستان ذات السيادة والمستقلة والمحايدة وغير المنحازة . ولا تزال جهود المعونة الرئيسية تحت إشراف الأمم المتحدة جارية ، ولن تقصر الدانمرك في أن تقدم إسهامها في هذا المضمار .

وقد عانى شعب كمبوتشيا من شذائذ تجل عن الوصف ، أولا على أيدي نظام بول بوت المشين ، وبعد ذلك بسبب الاحتلال الغيبتنامي . وينبغي أن تكون كمبوتشيا خالية من القوات الأجنبية ومتحررة من أي احتمال لعودة الوحشية المروعة لنظام الخمير الحمر . وإن الاجتماع غير الرسمي المنعقد في جاكارتا في تموز/يوليه يعطي بصيصا من الأمل في أن تدرك كل الأطراف المعنية الآن أن الحاجة تدعو إلى حل سياسي . ونحن نحث على استئناف الحوار بكل قوة ، ونأمل أن يؤدي إلى إعادة إقامة كمبوتشيا ذات السيادة والمستقلة والمحايدة وغير المنحازة وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وينبغي أن يكون حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير موضع الاحترام الكامل .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإن حكومتي قد شجعتها مبادرات الشهور الأخيرة ، ولاسيما إعلان الرئيس روه المؤرخ في ٧ تموز/يوليه واقتراحه الخاص بعقد اجتماع لرئيسي الشمال والجنوب . وإن استئناف هذا الحوار المباشر المعلق بين الطرفين لهو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل بالوسائل السلمية . وقد سُجّل أن الدانمرك من المؤيدين بقوة لمبدأ العالمية . ويحدونا الأمل في أنه ، تمشيا مع هذا المبدأ ، سيحصل شعب كوريا في القريب العاجل على العضوية الكاملة لهذه المنظمة . وتتقدم حكومتي بأطيب تمنياتها بنجاح دورة الألعاب الأولمبية في سيول .

ومنذ عام كان هناك إحساس بالرضا والارتياح في هذه الجمعية بعد إبرام خطة السلام لغواتيمالا . وخلال خريف ١٩٨٧ شهدنا عددا من التدابير التي اتخذتها بلدان أمريكا الوسطى لتنفيذ ذلك الاتفاق . بيد أن السلام الحقيقي والديمقراطية الحقيقية لم يتحققا في منطقة أمريكا الوسطى برمتها . وتتجه التطورات الأخيرة ، لسوء الطالع ، اتجاهها خاطئا . ذلك أن احترام حريات الإعلام والرأي والحريات الأساسية الأخرى ، التي يرمي إليها اتفاق غواتيمالا والتي تعد حجر الزاوية في هذه العملية ،

تتعرض من جديد للانتهاك الخطير . ويسير العنف وعدم احترام حقوق الانسان جنبا الى جنب مع محاولات الانقلاب وغيرها من القلاقل ، مما أصبح معه السلام الحقيقي والديمقراطية الحقيقية مرة أخرى أملا بعيدا .

ولاتزال حكومة الدانمرك تعتقد أنه بدون الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة الشعبية الكاملة في النظم السياسية ، ودون احترام حقوق الانسان الأساسية ، لن يمكن إيجاد حلول دائمة للمشكلات المتعددة لهذه المنطقة . ومن ثم فإننا لانزال مقتنعين بأن من الأهمية الحيوية لبلدان أمريكا الوسطى أن تواصل جهودها طبقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في غواتيمالا . وفي نفس الوقت يجب على جميع البلدان التي لديها ارتباطات ومصالح في المنطقة أن تتعاون بشكل بناء في تلك العملية . ونحن على استعداد ، بالتعاون مع شركائنا في المجموعة الأوروبية لمواصلة تأييدنا النشط لهذه الجهود .

إن تأييد الدانمرك لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم كان دائما جزءا هاما من سياستنا حيال الأمم المتحدة . وقد برهنا بالدليل القاطع على تأييدنا بمشاركة في عمليات صيانة السلم وبعثات المراقبة في الشرق الأوسط ، وكشمير ، وقبرص ، وكذلك في افغانستان وباكستان . وقد قدمت الدانمرك مؤخرا ضباطها ليكونوا تحت تصرف فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق . وقد أكدنا أيضا استعدادنا ، من حيث المبدأ ، للمشاركة في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .



وقد أكدت الدانمرك مرارا وتكرارا على ان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تتحمل مسؤولية مشتركة حيال أنشطة الامم المتحدة لصيانة السلم وحيال تمويل هذه الأنشطة . وللأسف ، لا تزال بعض عمليات صيانة السلم تواجه مشاكل مالية خطيرة ، ولا سيما قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وفي هاتين الحالتين ، فإن العبء المالي الذي تتحمله البلدان المساهمة بالقوات قد وصل الى درجة غير معقولة . واذا تقرر ان يكون فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على نحو ما خطط له ، فلا شك في انه سيضيف بعدا جديدا وأكثر صعوبة للمشاكل القائمة بالفعل .

في ظل هذه الخلفية نجد من الحتمي التوصل الى اتفاق فيما بين الدول الاعضاء بشأن تمويل عمليات صيانة السلم الحالية والمقبلة ، كي لا يبقى العبء المالي واقعا على البلدان المساهمة بقوات فقط . بيد انه اذا ثبت ان الجهود الرامية الى تحقيق ذلك الاتفاق غير مثمرة ، فربما تجد الدانمرك نفسها مضطرة لإعادة النظر في أمثل طريقة لتوزيع إسهاماتها في عمليات صيانة السلم .

واذ انتقل الى المسائل الاقتصادية الدولية ، أود ان أؤكد على الأهمية الحاسمة للتوصل الى تفهم مشترك للتحديات التي تواجهنا . ان تحسين تنسيق الاقتصاد الكلي أمر ضروري بغية تصحيح اوجه الاختلال الرئيسية . والعنصر الهام الآخر هو النتيجة الموفقة لجولة اوروغواي . ونحن جميعا نتشاطر المسؤولية عن حماية النظام التجاري المفتوح والحر والمتعدد الاطراف وعن تعزيزه . ويجب الحد من الميول الحمائية ، كما يجب ان تكون الحلول متوازنة مع الفوائد المتعاطمة لجميع المشاركين ، بما في ذلك البلدان النامية . ولئن كان مبدأ المعاملة التفضيلية والاكثر مؤاتاة يحظى بالاحترام ، فمن الواجب تشجيع البلدان الصناعية الجديدة بطريقة تدريجية ووفقا لقدرات كل منها على الاندماج بصورة أكمل في الانظمة المتعددة الاطراف المفتوحة للتجارة الدولية والمسائل النقدية والمالية .

ومن الصعب التكلم عن عدد من مشاكل التنمية الاقتصادية دون التأكيد ايضا على الحاجة الى ان تكون هذه التنمية قابلة للاستمرار . ان الحلول القصيرة الامد التي

تقوض البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية التي يجب ان تبني عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاطول أمدا هي - حيث يمكن تجنبها أصلا بأي سبيل - حلول مستهترة وإساءة بالغة للأجيال القادمة ، التي لا تمتلك اي صوت لتعارض به صانعي القرارات في الوقت الحالي .

وما الحوادث الاخيرة المتصلة بالصادرات غير المشروعة من النفايات الخطيرة الى بلدان اخرى الا واحد من الامثلة الكثيرة على الممارسات التي يجب تصحيحها . ومن المأمول فيه ان العملية الجارية المتصلة بدراسة واستعراض وتنفيذ التوصيات الواردة في "تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" وفي "المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠ ومابعده" ستجعلنا نخطو بالتدريج خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح .

وثمة حاجة الى تعزيز المساعدة التساهلية للبلدان المنخفضة الدخل ، دعما للجهود الرامية الى انعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية . بيد ان الموارد لا تزال شحيحة . فمن دواعي القلق الشديد ان حجم المساعدة الانمائية الرسمية متخلف الى حد بعيد عن مستوى الاهداف المتفق عليها دوليا . والحقيقة ان النسبة بين المساعدة الانمائية الرسمية والنتاج القومي الاجمالي تتناقص ، ولذلك احث جميع البلدان الصناعية على زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية .

لقد قررت الدانمرك قبل بضع سنوات ، على اساس توافق آراء سياسي عريض ، ان تزيد مساعدتها الانمائية تدريجيا حتى تصل الى نسبة واحد في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للدانمرك في عام ١٩٩٢ . وقد وصلت مساعدتنا الانمائية في عام ١٩٨٨ الى ٠,٨٨ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي .

ويواجه العديد من البلدان النامية التي تعاني من شدائد اقتصادية واجتماعية اضطرابات بيئية خطيرة . وقد اكتست هذه المشاكل أبعادا تتجاوز في كثير من الأحيان القدرة المالية والادارية لهذه البلدان . ولذلك فإن من الاهمية بمكان ان يجري ، من خلال المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية ، تعزيز قدراتها على حسم المشكلات البيئية حتى يمكن دعم التنمية السليمة والقابلة للاستمرار . وعلى عاتق منظومة الأمم المتحدة

دور رائد في هذه الجهود . وهناك بالفعل اعتراف سياسي بالحاجة الى العمل في هذا الصدد . ويجب تحويل هذا التفهم الى اجراء عملي وملمووس .

وتتطلع المرأة بدور حاسم في عملية التنمية . ولذلك من المحتم مواصلة جهود التنمية وتعزيزها من أجل النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا .

ولقد كان الاعتماد بتوافق الآراء في عام ١٩٨٦ لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا اعترافا بالحاجة الى بذل جهود قويصة ومتضافرة في معالجة مشاكل البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وقد اُثبت البرنامج نجاحه بالمبادرات الملموسة المتخذة خلال السنوات الاخيرة من جانب البلدان الافريقية ذاتها ومن جانب المجتمع الدولي . ويؤكد ما خلصت اليه اللجنة المختصة لاستعراض برنامج عمل الامم المتحدة على استمرار الالتزام المشترك ببرنامج العمل ، كما يدل بوضوح على الحاجة الى اتخاذ المزيد من التدابير من جانب جميع الاطراف .

اننا في عشية عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع . وقد أدت التغييرات غير المتوقعة التي طرأت على البيئة الدولية الى تعديلات بالغة في الحقائق الواقعة للعقد الحالي . لقد تعلمنا انه لا يمكن لاي استراتيجية ان تعالج كل مشاكل التنمية بشكل عام . وينبغي لاي استراتيجية انمائية جديدة للعقد الانمائي الرابع ان تكون مرنة في اهدافها . وهناك حاجة الى نهج جديد ، يكون عمليا وواقعا ، تلتزم به البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء .

وان الذكرى الاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، التي سنحتفل بها جميعا في ١٠ كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، تذكرنا بان من بين المهام الاساسية لمنظمتنا تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحقوق الاساسية للجميع ، دون تمييز على أساس العرق او الجنس او اللغة او الدين . ومما يؤسف له ان تظل هذه المهمة قائمة بعد مرور ٤٠ عاما .

وما برحت هذه المنظمة منهكة منذ اعتماد الاعلان العالمي في عمل مكثف لوضع المعايير . ويمثل تطبيق هذه المعايير إحدى المهام الضرورية التي ينبغي لنا القيام بها في الاعوام المقبلة . ولذلك ، فان حكومة بلادي تشعر بالقلق ازاء تدهور تنفيذ

مختلف المكوك نتيجة لعدم وفاء بعض الحكومات بالتزاماتها المالية بموجب هذه المكوك ، الامر الذي أدى الى عرقلة نظم الرصد . واذا أريد للأمم المتحدة ان تكون أكثر فعالية في مكافحة انتهاكات حقوق الانسان ، فمن الضروري ان تلتزم جميع الدول بهذه المكوك ، وان تفي بالتزاماتها المالية .

ومن بين العواقب المحزنة المترتبة على انتهاكات حقوق الانسان العديدة ان ملايين من البشر قد اجبروا على الهروب من بلادهم خوفا على حياتهم او حريتهم . ومع اننا شهدنا في العام الماضي بعض التطورات المشجعة في الاوضاع العالمية للاجئين ، فان المجتمع الدولي لا يزال يواجه التحدي الضخم المتمثل في ايجاد حلول دائمة لمحنة هؤلاء الملايين من اللاجئين .

اننا نسلم بالجهود التي يبذلها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ونشني عليها ، ولكننا في نفس الوقت ندرك ان هذه الجهود لن تنجح الا اذا استطاع مكتبه ان يعتمد على التأييد التام من جانب جميع اعضاء هذه الجمعية .

ولقد كانت حكومتي على مر السنين مناصرا قويا للمفوضية . ونود أن نرى مزيدا من التعزيز والتطوير لدورها . وتحقيقا لهذا الهدف ، طرحت حكومتي منذ عامين في هذه الجمعية بعض الافكار الرامية الى تعزيز دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق وضع خطة عالمية تحدد أماكن لإعادة التوطين تحت تصرف المفوضية ، وبواسطة تقديم موارد مالية إضافية لبلدان الملاذ الأول . وقد بدأت في الظهور في أوروبا ملامح هيكل لمعالجة هذه المشكلة بروح إنسانية . وتثق حكومتي في أن اللجوء الى هذه التدابير الملموسة والإنخراط الفعال في أنشطة المفوضية هما وحدهما السبيل الذي يتيح لنا العمل صوب إيجاد نهج شامل لمشكلة اللاجئين الدولية .

ويحدوني الأمل في إمكان تحقيق المزيد من تطوير العناصر الواردة في هذا التعهد وتطبيقها في مناطق أخرى ، حيث تشكل حالة اللاجئين صورة مؤلمة مماثلة .

وسيتعين على هذه الدورة للجمعية العامة أن تعالج الكثير من المسائل المعقدة المتصلة بالسلم والتقدم الانساني . وإذ نأخذ في اعتبارنا التقدم الهام المحرز بشأن عدة مسائل في العام الماضي ، يحدوني الأمل الوطيد في إحراز المزيد من التقدم خلال الأشهر القادمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد البيانات الملقة ممارسة لحق الرد بعشرة دقائق للمرة الأولى ، وبخمس دقائق للمرة الثانية ، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعاطف وفد

بلادي تماما مع المشاعر التي أعرب عنها وزير خارجية باكستان بشأن الرغبة في ارساء علاقات حسن الجوار بين بلدينا . ولقد أعلن رئيس وزراءنا أن أعلى أولوية لحكومة الهند هي العيش في سلام مع كل جيراننا ، بما في ذلك باكستان . ولهذا فإن وفد بلادي يأسف لاضطراره الى ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق من عصر اليوم وزير خارجية باكستان .

إن اتفاق سيملا الذي وقعته حكومتا الهند وباكستان في عام ١٩٧٢ يوفر الأساس اللازم لحسم جميع المسائل المعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات الثنائية وبالوسائل السلمية . ولهذا يأسف وفد بلادي للإشارة التي أدلى بها في هذا المحفل وزير خارجية باكستان بشأن ما يسمى بمسألة جامو وكشمير .

السيد شوهان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالملاحظة التي أدلى بها للتو ممثل الهند ، يود وفد بلادي أن يوضح موقف حكومة باكستان إزاء مسألة جامو وكشمير . إن هذا الموقف معروف تماما ولا يحتاج الى تكرار . فمسألة جامو وكشمير لا تزال دون حل ، ويجب تسويتها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وبروح اتفاق سيملا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠